



۳۵۳

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۵۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: معراج و مختصر فی اصول الفقه

مؤلف: محقق

مترجم:

شماره قفسه: ۱۵۹۷۸



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب:

۹۱۲۲۱

مختصر فی اصول الفقه



N

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

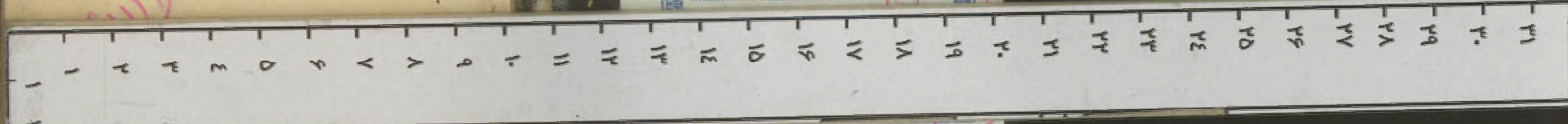
کتاب: معراج و مختصر فی اصول الفقه

مؤلف: محقق

مترجم:

شماره قفسه: ۱۵۹۷۸

مختصر فی اصول الفقه



۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	مجموعه معارف اسلام
مؤلف	محقق
مترجم	
شماره قفسه	۱۵۹۷۸
شماره ثبت کتاب	۹۱۲۲۱
جمهوری اسلامی ایران	

مختصر فی اصول الفقه



۱۱۱۲۲

۵۱۰

۲۲

۱۶۹



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما بلغنا من نعمته وسماحة عطيته كما اشكره على جميل هباته وجميل هداياته
 حمد عز وجل كما لا حد له من تكميل عظمته متقدما لا يشبه له في حديثه ولا مقال
 في البنية مدح بقصور اللذان على كنهه هو بنية وانسداد الخاف المفضية الى الاطالة
 بحقيقة معرفته واصفى على خبر بريته واكرم خاتمة وعلى الطاهرين من عترته **واجده**
 الله ما نكره من عجايبه من الاحكام والبرهان والعمق وشعاعهم معجم رحمة التماس
 مختصر في الاصول يستعمل على العلم فيها لغيره بالغ في الاطالة الى حد يصعب المطالعة
 سائلة وتخليق هذا بنية ومن الله استمد التوفيق على ذلك انه على ذلك در وباسر
 حقيق وهو يستعمل على البوراء عشرة **الاول** في المقدمات وهو ثلث **المقدمة الاول**
 ما كان البحث في هذا الكتاب انما هو بحث في اصول الفقه كما يمكن من اللفظ معرفة غاياته
 العقلية لا الاصل في الاصل هو بنية غير متفرع عليه والفقه هو المعرفة المتكامل
 في عرف الشريعة وهو جملة من العلم بالحكم الشرعية عليه مستعمل على اعيانها دون اعتبار

منزل

بنيته الشرعية انما هي حكم الاصل او باقرار الشرعية لها عليه واصول الفقه في الاصول
 من طرق الفقه في الاجمال **في بيان الاول** الاحكام عندنا من الفقه الى اصول الفقه
 واجبا كان او مندوبا او مباحا او مكروها والكنز فيها ما لا يجب الا خلافا في بعض
 استحقاق الذم والحمد وبالعنف المكلف على فعله على وجه ليس بتركه تأخير في استحقاق
 الذم على حال والمباح ما يجوز طرف فسد وتركه وعدم استحقاق المصلحة والذم المذكور
 الاول تركه وليس له تأخير في استحقاق الذم على حال والبيع المفسد تأخير في استحقاق الذم
 ولا يفسد البيع حرما ولا الفقدان حتى يبرح منه جرحه **البيان الثاني** اذا عرفت اصول
 الفقه في طرق الفقه في الاجمال وكان الاستناد من تلك الطرق الى العلم اذ قل على دلالة ادراكها
 انظر الى ما بين من بيان غاياته كل واحد من هذه الالفاظ فانظر الى ترتيب علوم الفقهون
 او علوم الفقهون ترتيبا صحيحا يتوصل الى العلم اذ قل العلم هو الاصول المتفق سكون
 النفس من ان مقتضاه على ما له دلالة قرينة غير غير التعرف لظهوره والنظر هو عليه
 احوال مجرد من ظاهر التميز بالثبوت للامانة من النظر الصحيح فيها ينظر الى العلم والامانة
 من النظر فيها ينظر الى العلم **المقدمة الثانية** انما هو الكلام الذي تقدم به بنية
 البوراء الكلام هو انظر من حرفين فصلا عدا فم الحرف السبعة المتواضع عليها اذا
 صدرت من فم فم واحد ومنهم من شرط الالافه ومنهم من شرط الحواضف والاشكال

استحقاق

العلم

العلم

واعتبروا بظهر منافاة والابوين ارادة الخفية دارادة الحما زمتا منافاة وانما كان
 ثم منافاة لم يستحق اجتماع الارادتين عند انتظام اللفظ بحجة لان لو استعمل اللفظ
 اللفظة في حقيقتها وجاز كان جاسما بين المتنازعين وان قلت ذلك اجيب
اذا كان انه يكون ويراد الاستعمال فيها وضعت له العدول بها عنه وانما كان
 ان العجز يعبر كلف التشديد واستعمل المتعبد لا يعبر فليس استعماله في المعنيين
 وعدمه والجواب لان كونه جاسما بين المتنازعين فقد يكون ويراد القول
 عنه قلنا ليس بالعدول كونه ويراد الاستعمال فيها وضعت له الحلا و استعمالها
 فيها وضعت له ام يريد استعمالها فيها وضعت له وان لم يستعمل فيه للا الاول
 ولا ينفعك والثاني ممنوع قومه في الوجه الثاني يريد الاول وعدمه هنا لان الاستنباط
الاشئ واحد بل بالنسبة الى شيئين وذلك يسر عندنا واما بالنظر الى اللفظ فمنزله
المشرك على معنيين باطل لان لو نزل على ذلك المكان استعمل الاول في عجز واضح لان
اللفظ لم يضعف للمعبر بل لما احده ولذلك احده فمنزله استعمالها في ذلك المكان في
عدول اعرض لفظ اللفظ بحجة ان لنف وجها ان الاول قوله ان ان الاول الاول
الثاني قال يسويه المولد وبما وجز جواب الاول ان في الآية اخرى اما في الآية
المنصب فلان ذلك واضح فان ما بالتعظيم وما في قوله اعرض فلا اللفظ على

ان لا يصح الالامد تمام الخبر عند اليقين ولكن التقدير ان الله يصطفي ويطهر
 وعنه الثاني انه ذلك اجزاء من كون النقط موضوعا لها من ذلك من موضع
المسئلة الثانية لا يجوز ان يكون طبعه تعالى عدا به لا طرفي له بل العلم عدا به خلافا
 للحيثية لان ان ذلك عيب فيكون فيما (صحيح) القول كما قد مر من الشاهد
 بقوله تعالى **وآم** و **ب** من مبداء والواجب ان لا يكون حق ذلك من الناحية لان الاول لا يمكن
 التقييم واستتارة فيه والثاني ان السورة **النص الثاني** في الجواز والحكمه وحيث
المسئلة الثالثة اكثر الناس على انه لا وجود له ومنه قولهم **الحكم** والاولون قد
 لما ان اسم الحاشي في السعيد في حقيقته فيه فهو جازا خبرا بان الجواز ان
 بدون الترتيب في حقيقته ومعها لا يكون الا ذلك فهو حقيقته ايضا جازا خبرا
 خارج عنه دلالة اللفظ وكلامنا في دلالة معزاة على ان الترتيب قد لا يكون لفظية
 وكلامنا في دلالة معزاة على ان الترتيب قد لا يكون لفظية وكلامنا في الدال بالوضع
المسئلة الرابعة الجواز حكم الوجود في ذلك بل تعالى وموجبه خلافا لاهل الظاهر
 لما قلناه جواز ربه تعالى في حقهم وجازهم في حقهم وقوله لما خلت بيديهم
 هذه موضوعات في اللغة لا اراد الله تعالى بها قطعا ولا التسمية بغيرها لعدم سوادها
 اهل لغيره عند اطلاقها الى المراد بها فتبين ان يكون جازا احتجوا بان لا يكون

لأن

لأن مقرا مع وجوده انه لا انما مع الترتيب **المسئلة الخامسة** اختلاف في جواز تعدية المجاز عن
 موضع الاستعمال جازا خبرا ومنه الاكثر اجمع لللفظ بان كلفنا العلم انه يصح تسمية العمل
 الطويل كناية كالسيرة البحر الطويل وليس الاكثر **المسئلة السادسة** في قوله **الاول**
 لا يجوز خلاف اللفظ بعد الاستعمال فيكون حقيقته اوجه زلاله اذا استعمل في موضع لا هو حقيقته
 ولا لغيره **المسئلة السابعة** الحقيقة والمجاز لا يخلو ان اسم الاقرب لاننا لم نعلم في حقيقته
 بوضع من اهل اللغة ولا في الشرح وانما لم يكن كذلك لم يكن متعلقا في الكلام حتى تاملنا
 اللغة لا بالحقيقة ولا بالمجاز **المسئلة الثامنة** لا يجوز واللفظ على الترتيب تزان على حقيقته لان واضع
 هذه الالفاظ على معناه تلك في عند الاطلاق اريد به ذلك المعنى فلو لم يندرج في
 كان ناقصا قال جماعة من الاصوليين يجب اطلاق الحقيقة في ما يندرج في الجاز
 اذا علم ان اهل اللغة يسمون الجسم طويلا عند احتضاره بالطول ولولا ذلك لما تميز
 طويلا وجب تسمية كل جسم فيه طول بذكر حقيقته **المسئلة التاسعة** في حكمة
 من احكام الحروف **الاول** يلحق المطلق لاجاء اهل اللغة على ذلك وايضا فانما يستعمل
 فيما يمتنع فيه الترتيب كقولنا قل زيد وعمر واجمع بالظاهر لولا انهما على ما
 من اطلاق الله وقوله فقد مره وجمع صواب فقد عثر بقوله قد وجمع صواب
 وقوله والجواب لغير الافراد دخل في التظيم في الجمع فالتكسر فقد ذلك

نظمه انصاف
فی المصوب

والاخر للوجوب الالهى او ما يميزه عن الله في التوحيذ فنفسه انما هي واحدة وانما هي في العلم
بأنه كماله قطعا الحج المرتضى في بانه ودرت للايجاب والندب والاحسان والاعمال
الحقيقية وجواب لها الاحسان عدم التوحيذ والاحسان عدم الله انك المسئلة الثانية
صيغة الامر الواردة بعد المحقق لا تقيده وقال قوم ينبغي بعد المحقق للاباحة
ان صيغة الامر تعيد طلب الفعل والباحة تعيد التخيير فيه فلم يكن مستقارا منها
وغير محتاجا الى التمسك من المحقق الى الوجوب صحيح الحج الفهم بقوله وهذا حلتهم
نا صطوا واوجابه مما في بقوله فاذا رجع الامر الى المحقق فقلنا المسئلة الثالثة
ذهب الجبائيان الى ان الامر المطلق لا يتوقف التعيين وجواب الحج في خبره على ما في
الامكان وهذا هو كون التوحيذ الذي هو اختاره الشيخ قوله في المرتضى في الله
والظاهر انه الثاني فيه بنور والظاهر في قوله ودرج النور بانه من التوحيذ في الله
فيحصل حقيقة في القدر المستترك بينهما حصول الكلام في الله انك التوحيذ وايضا فان
القائل لفعل هو طلب الفعل في المستقبل فبحر من تفعل فيكون راجعا الى الفعل
في المستقبل ولما يجوز وقوعه بعد مدة فلهذا الامر الحج الى ان يكون باعور بقوله
فاستبقوا الخيرات وبانه لو جاز بان خبره فاما مع ذلك لم يستطع استقوا الخيرات
باطل او لا معده هو في الوجوب وجوب اللاد ان يستلزم غير مطلوب

وجوده في متوقف بالوجود باننا المسئلة ان لا يكون الشرط في الاطلاق الذي
 الاستيعاب التكرير خلافا لبعض الاصوليين لنا وجهان احدهما ان كسيرا اذا
 يدخل الدار ثم يخرج منه ومنه عن ترك المادودة الثاني لو كان التكرير ليعاد
 لعدم اللابونية وهو باطل الحجج التي في وجهين الاول لو لم يجد التكرار في
 حين قال لم يكن له صورا حجتا هذه لما كان له لا بد الذي ان فيه احتياج
 فيجب المصير اليه وجوبه للكل من هذا الاصطلاح في بعض طبعين بالتكرار في الاصطحاب
 التكرار والاقبال ايها لا شك لاننا لم نكن التكرار بانظر الى اللفظ بل بالتكرار
 يكون اعتقده مما لا يخلو للصلوة والصلوات في رد انزلة التكرار وبدرجته ان ليس
 قول ابن حبه لو قلت هذا الوجوب لانه من غير ان يكون الوجوب متوقفا على قول
 وجوب الثاني ان لا احتياطي بجميع عدم الدلالة في عدم وجوب التكرار والاعتماد
مسئلة ان لا يكون الشرط في شرط او صفة لا يتكرر في تكرارها سواء كانا في حقيقتنا
 كقولنا ان كان الزمان في صفة فارجح او مؤنثا كقولنا ان زني فارجح ومثال الصفة
 ان ياتي واد رقة فاطفوا ايديها وقال قوم انه يتكرر في تكرارها في وجهين الاول
 ان السيد اذا قال لبيده ان دخلت الكبر السوقي فاشترى لي لا يتوقف التكرار في
 لو انما والامر من شرط التكرار ثم حج انما ان يبيده لفظا او معنى والقسام باطلاق

اما اللفظ فظاهر واما المعنى فظاهر لو كان ذلك لكان الشرط في اللفظ عندهم وذلك باطلاق
 لان الشرط يتوقف عليه ما يشترطه فلا يتحقق في الشرط دون العلة فيحصل الحكم اذا كان
 لا يتوقف التكرار والشرط لا يتوقف عليه في ذلك مسئلة ان لا يكون التكرار بالشرط يتوقف
 اتفاقا بالشرط خلافا لغيره ان شرطه على ما عطف عليه فيهما ان التكرار في
 قولنا الشرط في اعلى التكرار في الثاني فيشرط لعلنا عند اتفاق التكرار في كل من
 وايضا فان الشرط هو يتوقف عليه الحكم على حصوله بدون ان يكون شرط ولا حجة في خلاف قولنا
 ولاننا هو احتياطي في البقاء ان اردن قصدا لانه لما ذكرنا التكرار في شرط ارادة التوقف
 التكرار مسئلة ان لا يكون التكرار في احد طرفي الشرط فيكون متوقفا على وجه
 فان تأملنا فان لم يصح فيها التكرار لولا يصح فان وقع فان يكون الثاني مسطوحا لولا يكون
 فبعضه بقية اقسام الاول ان يصح فيه التكرار ولم يكن مسطوحا فبعضه الثاني في بعضه في الاول
 الاول ان لا يتوقف على ما منه او يكون في الثاني في حصة كقولنا كذا في حصة كذا في حصة
 لا يتكرر في حصة كذا في حصة كذا في حصة كذا في حصة كذا في حصة كذا في حصة كذا في حصة
 واللام لعدم فاذ كان في حصة كذا في حصة كذا في حصة كذا في حصة كذا في حصة كذا في حصة
 الثاني على الاول ان الثاني في تكرار او كذا في حصة كذا في حصة كذا في حصة كذا في حصة
 الثاني مسطوحا فان لم يكن حصة كذا في حصة كذا في حصة كذا في حصة كذا في حصة كذا في حصة

اللام المتعلق بالشرط
 بشرط عند الاتفاق
 الشرط

واما التمثيل بالاشرف والاسفل فانه ان الاستصحاب كما في حيث ذكره بما مر من حيث
 هو بيان للوحدات وايضا في ذكره ما في بعض كبر التفتيش بالاشارة العوارض
 لا يدل على ان الاجزاء هي الصحيحة **المسئلة الثانية** في ان مورد وفيه مسائل **المسئلة الاولى**
 الامر بالاشياء على طريق التخيير بينه وجوب الكل على البدل وقال قوم الوجوب واحد
 لا يمتنع وقال آخرون الواجب واحد وهو يتعين باختيار المكلف وممن كره الكل
 واجبا انه لا يجوز ان خلاف جميعه ولا يوجب الجمع بين اثنين منهما فان كان المقدم لم يكن ذلك
 متوقفا وان انكر حصول الخلاف لما لو كان الواجب جميعا لا جبر المكلف والاشياء
 لما كان اختيار بين الواجبين لا يوجب اختيار بين المكلفين لانا نقول الواجب حاصل
 قبل الاختيار ما لموصوف به قبل الاختيار اما الكل على البطل فهو متبني
 البعض وذلك كما في التخيير ليست المسئلة كثيرة الفائدة **المسئلة الثالثة** لا يستغنى
 الاجزاء فمن ذلك سقوط التعبد عند الاتيان بالمكسب لا مورد وقال آخرون
 ان نفس وصف العبادة يكونا كربة هو انه لا يجب قضاءه وهو باطل لا كربة
 من العبادة ان لا تقتضي ان لم يكن كربة كصلوة الجمعة والعبدان اذا اختلف
 بعض شرابطها ولان القضاء يمكن تحليله بان العبادة غير محترقة والعلية غير
 المحلول وانما قلنا ان الا يقتضي الاجزاء بهذا التفسير لان وجوب المأمور به

لا يقتضي الاجزاء

بل على اختصاصه بالصلوة نعم يمكن الاتيان به في ذلك الوجه لكيلا يتعطل
 المصلحة المطلوبة لما هو الامر به لا في المحبة التي حصلها لغيره فيجب ان يتامرها
 ولا يكون لانا نقول في غير ذلك البراءة من جهة الادلة المتساوية والفتن فيها والفتن في سقوط
 القضاء **المسئلة الرابعة** الامر بالاشياء ليس على جهة نفيها وخالف في ذلك قوم
 انه ان اهل الحق فرقوا بين صيغة الامر والنهي والفرق دليل على قطع التكرار في جهة
 الخالف ان الامر بالاشياء هو بريد وادارة على كرامة عند وجوب دفع الشبهة
 اما في جهة النهي فالامر بالاشياء هو وجوب العمل على كرامة دفعه وان كان
 عند واحد لان الواجب كره في الان هذا ليس في دلالة اللفظ في **المسئلة الخامسة**
 بالام لا الواجب الاتيان لم يكن المكلف لم يحصل لم يكن واجبا وان كان توقف
 الوجوب لم يكن وان توقف على الواجب لم يكن ذلك كقريب السلم لعمود السطح
 ان الامر مطلق والشرط متقد ووجب الاتيان التكاليف مع عدمه فكيف بالاشياء
المسئلة السادسة في مما حدث الامر الوقت وفيه مسئلة **المسئلة الاولى** في ان
 يرتد على الوقت والي يجوز التقيد بما فيه او يكون من باب كصوم يوم معين وهو
 اجامنا او يتغير عن الوقت كقولهم اقم الصلوة لوليك الشمس الى غسق الليل والاكراه
 على حوازه ومنه بعض الكيفية ذلك قال بعضهم الوجوب يقتضي بالامر الوقت قال

في التفتيش عند

مسئلة

باطله لان لو كانت حقا لاستويها فيها واللاحا ليست طرفة الى العلم الواسع
 الفاظ العلم مستحالة في العلم الخصوس فيحصل حقيقة فيها الوجه الثالث لو كانت
 الاستزاق سبق الى العلم عند سماع لفظه وجواب الماثل انه معلوم بطريق كونه
 من العقل والنقل المتواتر وهو ما يشاهد فيه الوجود ثم نقول ان دعوتهم ان
 ناطجة معلومة عنكم وان فتم بالانتران في الحقيقة عليكم لا في وجوب الثاني لان
 الاعمال دلالة على الحقيقة والالان احتمال البحر في الكلام كونه معلومة
 ان دعوتهم انما تفعل في الخصوس حقيقة فهو موضع الخلاف وان فتم بعد فيه
 بغير زينة فيكون حقيقة فلما هذا باطل لا انتران في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 جواب الثالث منه وجوب سبق العلم الى ما يدرى اللفظ فانه ليس كل معلوم
 يعلم بالاول وهو له لسانه لكن معناه الثاني ما هو كذلك كلفته كل **جميع**
 ثلث الفايده **اذا** فهو اذا كانا موافقين بحسب اللفظ لانهم دان وقعتا
 للجماعة اذ انهما هما عينا اذ لو كانتا مشتركتين في وجه لغيره فترقت سماع
 من وجوبه والاشتراف على استقام مستحق للكرام وعدم التوقف دلالة على
 وايضا فانه يجوز الاشتغال فيها وجوز الاشتغال دلالة على ان دل وقوله ما
 ذلك ان الثاني كله **جميع** فيبيان الاستزاق التاكيد كانه اذ غيره وقوله

جميع

العلم
 العلم
 العلم

جميع

ونزيرهم فان الجزء فتنفس العلم ولو لم يكن العلم مستقرا لما كان الجزء فتنفسه انما يكون
 في سائر العلم مستقيمة ما لم يتم وفي الالابيات بدلا لوجهين احدهما ان قولك كنت
 شيئا ما فتنفس ما اكدت شيئا فلو لم يكن الثاني عامه لما تنفس الى فتنفس الثاني في
 لم يكن للعلم لما كان قولك لا اله الا الله توجيدا **السنة** الى العلم الموقوف بالام
 مشتقا كان لدعوتهم مستحق ان كان مهورا انصرف اليه والالان لا يستغنى
 خلاف الالان ثم لما انه في كونهما يتنفس العلم في قولك قام القوم كلهم درايتة
 انتران كلهم فلم يكن الاول لا يستغنى لما كان الثاني في تأكيد الثاني ان
 قوله رايت رجلا لا يبينه الجمع فاذا دخلت الام فان ادعوت الى العلم
 لم يكن ثم فانه فلا يبين اذ الاستزاق والالتزام خرجت بغيره فتنفسه
 دجها ان احدهما ان قولهم جميع الامير الصداقة لا يتنفس ان جميع صانع الثاني لو
 كان اللام في صورة النزاع لا استزاق لان في العلم في راد جوابه بالاول ان ذلك
 بترتية تعذر جميع صاغته الدنيا ويزعمهم بغيره جميع صاغته الدنيا لانهم لا يدعون
 وجواب الثاني ان اللام تنفس التعريف وهو التقدير المشترك بين العدد والالان
 فان كان ثم بعد هذا انصرف اليه والالان انصرف الى الاستزاق لان العلم طين
 اعرف ما ليس بهود **فما** بالجميع لفظ كقولك عبيد وعبيد زيد ولا

جميع

والجواب عليه جواز الاشتقاق وتفرده ما الفصل الثاني في بيان الحق بالعدم وفيه مسائل
المسألة الأولى لا يتم المفرد إذا دخل عليه لام التثنية فإما بالبيان للاشتقاق
 مشتقا كان أو غير مشتق وقال الشيخ رحمه الله تعالى وجهان الأول لو ادعى الاشتقاق
 لا كونه مذكورات الاشتقاق كونه جميعا وذلك باطل لأنك لا تقول رأيت الناس
 كلام ولا جالس الكريم الثاني لو استوفى الجمع للاشتقاق منه مطلقا ولو
 فلا كمالا لثبوت فقهه وأما بطلان الادعاء فلأنك لا تقول جالس الرجال إلا
 الطحال ولا رأيت العالم إلا التهمة الاجابة الحكم بوجوب أحدية التثنية
 بالجمع كما في قوله تعالى لا اله الا الله والربنا الله الثاني في صحة الاشتقاق
 منه كقولك الآن من خير الناس إلا الذين والجواب عنها أن ذلك مجاز لعدم
 الاطلاق فانك لا تقول جالس الرجال التهمة وللاطلاق لا التهمة بل هو
 قيل إذا لم يكن ثم موهود وصدر من حكمه فان قرينة حالية تراكب الاشتقاق لم
 ينكر ذلك بالنظر إلى الحكمة المسألة الثانية بالجمع المنفرد لا بد من الاشتقاق وحمله الشيخ رحمه الله
 على الاشتقاق من جهة الحكمة هو اختيار الجبالي لئلا يأنه وضع للمواضع التي بالجمع
 لأنه يفسر بالغة والكثرة فيجب أن لا يحيد على أحدية الالاء لكن انقل الجمع من
 ضروريات حملته فيجب ان يمتنع عليه الالاء لانه رتبة ارجح الجبالي بان يحمل

الجمع المنفرد لا بد من الاشتقاق

اللفظ على الاشتقاق محذور على جميع حقايقه ففان اولى واجه الشيخ بان يرد
 اللفظ ما اذا دل على التثنية والكثرة وصدرت من حكمه فلو ادعى التثنية
 وحديث لا قرينة وجب على الكل وجوبه الاول لانهم ان اللفظ موهوم
 لها حقيقة بل موهوم لمطلق الجمع لا للغة في حيث هي حقيقة ولا لكثرة في حيث
 هي كذلك والكمال على الكمال غير ذلك الجزئي لئلا انه حقيقة فيها لكل كمال التثنية
 الا لقرينة والقرينة موجودة في كل الجمع لانه اذا قطعتم ثم تقول لم نعلمه
 على على جميع حقايقه لا بد لعدا منه وليندرج في التثنية لانهم كرهه في التثنية
 وقدينا وجودها لئلا انه لقرينة وكل من لوازمها والكل ليس له ليقين المسألة الثالثة
الاولى بالجمع في الاشتقاق ضمن الشيء الى الشيء فمما هو موهوم لا يشترط فصاعدا في العرف
 يبيد الله تعالى نفسه ولفظ الجمع كقولك رجال يبيد الله تعالى نفسه فانه وقيل
 على الاثنين ايضا لان في ايسر اللفظين الفاظ التثنية والجمع الثاني في اشتقاق
 الجمع توصف بالثنية فانه في اثنين رجال ثنية ولان رجال انسان المسألة الرابعة
 محذور كانه يفسر على ما يعده اليه فانه كانه موهوم فانه كذلك ولا فهو حاص
المسألة الخامسة في قولك رأيت بين الشيئين لا يتصرف عندهم قولك وانه خلافا
 لبعض ان وقعته لئلا يأنه وانه يتصرف الاشتقاق في جميع الصفات فتقول

اللفظ في الاشتقاق محذور على جميع حقايقه

شواذ اجزاء جواز استثناء المشتبه في الدين الى اربعين يوما وليس بمعتد
المسئلة الثانية اشتقاقه من غير اليقين في ركن الاستثناء لا يفرغ ما لولا اشتداد
 وليس كذلك صورة التراجع وهو يقع رضا كقولهم ما بالرفق في احد الا لو ادعى
 وشرعا كقولهم بعد انك كذا كلام **فان قيل** اشتقاقه في جواز استثناء
 اكثر من خمسة قدم والاكثرون يحوزونه وانظر ان اكثر من ثمانية قد يغتفر الى حد معين
 استثناء فان قيل عاده ان لا يغتفر منه الا خمسة وتسعين درهما ورضا حلالا
فان قيل اشتقاقه اذا تعقب بكون معطوفه ولم يكن الثاني اخرها قال
 الشيخ ابو جعفر انه يرجع الى جهتها وما لا يسيد للمنفردة يرجع الى الاخرى قطعا
 وقوله في رجوعه الى الاول الا ان لانه ارجح الشيخ يوجب ان احدى ما اذا تعقب
 المنفردة رجوعا الى الكل فكذلك الاستثناء والجميع كون كل واحد منهما لا يصل
 بنفسه الثاني ان حروف الوصف لا يجر المعطوفه في كل طلبة الواحدة اذ
 لا فرق بين قولك رايت زيد بن عمر وزيد بن خالد وبين قولك رايت
 الزيد بن قيس فيجب جميع الاستثناء ايضا اذ امر تفرقة بوجوبين احدهما
 الاستثناء المشتبه عقيبها غير كل واحدة منها ولا استثناء دلالة الاستثناء
 الثاني وجه الاستثناء يجوز ثبوتها يعود ثبوتها اليها وقامه الى الاخره بغير

منزلا

في الاستثناء اذا
 تعقب اشتقاقه
 من غير اليقين

منزلا لان الامر في الاشتغال المستبعد **المسئلة الثالثة** اذا تعقب الاستثناء اشتقاقه
 فان كان معطوفه ثمانية عشر يوما الى الاول وان لم يكن معطوفه فان كان الاستثناء
 من الاستثناء الاول رضا عدا رجوع المشتبه منه ايضا وان كان دونه رجوع الاستثناء
 الاول وقدر يرجع المشتبه منه والاول الا **فان قيل** في بقية الخصص
 وجب من **المسئلة الرابعة** انما يخص بالدين العتق فان يخرج العتق والمجذون
 من قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ربكم هذا في حال كونكم اذ كنتم احرارا فان كان
 العتق في طينين بالعبادة اوجب الغنم بان الخصص من دون دليل العقل مقدم
 جوابه لان شرط العتق في الكل فخص **المسئلة الخامسة** تخصيص الكتاب
 بالكتاب جائز كقولهم فانما العتق الذي يجر العتق بالكتاب ثم قال في موضع
 آخر حرر بطلوا الخ بغيره وكذا في تخصيص الكتاب بالسنه قوله فخصصوا
 الموارث بطلوا الموارث فدل على ان تخصيص آية المجلد بوجهها
 وبما لا يجمع كالشوية بين العبد والامة في تخصيص المدة تخصيصا لامة المجلد
 وانما تخصيص السنه بالسنه فذلكم قدم والاصح حوزة **المسئلة السادسة**
 بجزء تخصيص العدم المطلق بجزء المراهدة وانظر في الاستثناء ابو جعفر في مواضع
 العموم لمضوءه او لم يكن وهو اختيار رجحه في اشتقاقه وفي الامور

الخامس

التخصيص

في الاستثناء اذا
 تعقب اشتقاقه

العموم

تخصيص الكتاب بالكتاب
 تخصيص الكتاب بالسنه

منه فصل اجمع مجموع الكبريات انما يدل ان ثمة رضاء فيجب العلم بالحق من جهة
 معناه من الارتفاع اجمع الكائنات انما العلم المتطوع به لا يجب العلم والكبريات
 العلم والاكبريات العلم المتطوع به لا يجب العلم والكبريات العلم المتطوع به لا يجب العلم
 الاصلية فانما تترك بالكم والكميات فان ثمة العلم المتطوع به لا يجب العلم
 متطوع النقل والكبريات انما العلم المتطوع به لا يجب العلم المتطوع به لا يجب العلم
 متطوع نقل رضاء في المتطوع العلم والاول المتوقف وتجب العلم الاول بالحق
 ان غير الواحد دليل على الاطلاق لان الاول لا يثبت العلم به بالاجماع على استحالته
 فيما لا يوجد عليه والانه فاذا وجدت الولاية التوحيدية مستطوع وجوب العلم بها
 بدونه من الاجزاء التي حكم بتخصيص العلم بها عنها جواز بان عام وخاص فالعلم ان
 يتناول حصول الاجماع على التخصيص فان تالموا لا سقط الاستدلال بها وان
 تالموا نعم قلنا لا نعم انه حصل التخصيص بها جواز الاجماع فان تالموا لا بد للاجماع
 عن مستند قلنا نعم لكن لا نعم ان المستند هو ما ذكرتم انما تالموا انما تالموا
 مثلها فاذا استدركوا كبر اليمين في تحريم تلك المرأة عن غيرها واختاروا
 ارجح العبارات الى ذلك عارضناهم بكمية ما علمت بنسب التخصيص استوطنت
 دسكتا فان عرطه وعدم الولاية **الفصل السادس** في العلم بخصوصه في بيان

المسألة الأولى

المسألة الأولى العلم اذا خص صار جازا سواء خص بربيل متصل او
 منعقد وهو اختيار ابي جعفر وجده قوم حقيقة على الاطلاق منهم
 من فصل لنا ان العلم حقيقة في الاستغراق فاذا اريد به الخصوص كان جازا
 لانه استحال له في غيره من غيره لابق العلم مع التوحيدية حقيقة في الخصوص لا في
 ذلك برة بل الجاز فان الجاز لا يمتنع عند استحالته في التوحيدية **المسألة الثانية**
 يجوز التشكيك بالعلم بخصوصه اذا لم يكن التخصيص محققا ومنهم من فصل لنا
 ان العلم متناهي لما عداه خصوص في غير استحالته فيه وانما قلنا انه متناهي لانه لا
 يتناهي ان العلم عدم حقيقة في استغراق الكل ولا في الكل من مجموع الاحاد
 والتخصيص لا يمتنع التناهي والاول اجمع ابن ابيان في وجهين احدهما ان
 العلم لما عرض له التخصيص صار جازا فلم يترك التعلق به الثاني بانما عرض له البعض
 المعين كجزء من مجموع قولهم اورد الكل والحق ان ذلك يمنع من التعلق بغيره فلك
 باجماعهم جواز العلم بالكل انما تالموا بالنظر الى تالموا بالكل كلف لا نعم انه جاز
 في تالموا الباقي فانما قلنا انه متناهي لانه في احوال الوضع تسمى زواله لم يرد
 انما انما في قياسه غير جامع والنزق بينهما عدم العلم ان الوصول الى
 في الاول وانما العلم ان الوصول اليه وانما التوحيدية **المسألة الثالثة** في العلم اذا عرطه عام

في العلم اذا عرطه عام

في العلم اذا عرطه عام

ومن سن في الظاهر كقول الرقبة ربع العشر وفيه ليس فيه دور
 من الورق صدقة ما ان يعجز ما يخرجها او يحمل ما علم ما ان يعلم اقترانها
 او تقدم العام او تأخره فيها اربعة مباحث الاول اذا علم انهما من
 العام على انهما ملاحظان الثاني اذا تقدم العام وتأخر الخاص كان العام
 حضور وقت العمل بالعام فانه يكون مستأدا وان كان قبله كان تخصيص العام
 من غير تأخير بيان العام الثالث اذا كان الخاص مستقدا والعام متأخرا
 صفة الشيخ ابن جعفر ان يكون العام مستأدا لا يكون تقدم البيان وقال الاكثر
 العام ينزل على الخاص وهو الاظهر له دليلان تعارض فلو علم بها لتساويا
 على العام لان الخاص في غير العمل بالعام صفة العام لا العمل بالعام كذا
 جعل التاريخ بينهما فانه كبر على ما اخبرنا ان من العلم على الخاص في
 توقف بعض الحقيقة لانه ان يكون متأخرا او مستقدا او متساويا او متقدما
 الثلاثة وجب قيام العام عليه على ما قلناه ذلك في صورة الجملة لانه لا
 احد الا في المسألة الثانية في ما قلناه من اختصاصات وفيه مثل المسألة
 الخطب العام الواردة على السبيل الى انما ان يكون مستقلا بنفسه وان لا
 يستقل بنفسه فان لم يستقل كان متصلا به بسببه كقول النزيل صم وقيل

عنه

عن شيخنا الشيخ بالتم استقصا اذا يتبين فبقيل في فقال لا اذا كان مستقلا
 فان كان عاما في غير ما سئل فلا تنك في عموم كقولهم وقيل على ما في
 فقال هو الظهور ما في المسئلة وان كان عام منه في ذلك الحكم لم يتغير
 العام على السبب الخاص وهو اختيار ابن جعفر وهو رجاء الى صفة
 عليه انما ان التخصيص للعموم موجود والمعار في الاصل معارضتها وجود
 المتخصص في حقيقته من كون الصيغة حقيقة في العموم ولما تقدم ان العام
 قد لا يقع هو ما يذكره المتألف وبسبب ان السبب انما هو اختصاص
 لو كان عاما لكان استنادا وجوبا وذلك ان السبب في بيان الجواب لا ابتداء
 من التناووت وايضا فان من حق الجواب مطابقة السؤال وذلك انما
 يكون بالواجب وجواب السؤال لا يتم التناهي بين الجواب والابتداء كما هو
 بذلك وعنه الثاني لا يتم اكفاء المطابقة في المسئلة بل بمنزلة نظام
 من السؤال وهو موجود المسألة الثانية اذا تعقب العام صفة او استثناء او
 حكم وكان ذلك لا يتبين في جميع ما يتناوول العموم بل في بعضها قال قوم
 العموم عليه وانكره المتألف وهو من جهة الشيخ ابن جعفر والاداء التوقف
 لان صيغة العموم لا تستلزم ذلك بل الكفاية الرجوع الى ما ذكره في غير

في تعقيب العام صفة او غير

التعريف لعدم الترجيح لا في الشك بالعدم اول لانها لا تكون مستوية
ولعل الكفاية لولي المسئلة الثانية اذا عطف على العام وكان في العطف احوار
فخصص به من هو محصور من ان في كل واحد من العطفين يكون له لا يفضل
منه بل في كل واحد منهما في عمدة من الشان في كل واحد من العطفين وهو في كل واحد من
يفضل بالعدم لان في التوقف لان العطف يتوقف اكثر من ان يكون في
عطف المفرد وصيغة العدم يتوقف الاشتراق وليس احدهما اول من الآخر المسئلة الثالثة
لا يكون تخصيص العدم عند حسب الاول لان التوقف بالعدم موجود وهو الصيغة
الموضوعة للاشتراك وعدم الاول المراد بكونه ان يكون في المادة او نظر في سداد
لأنه مع من حيث هذا حال النسبة التخصيص ليس فيه وجه العدول لان نقول ان
وجوب الكمال الوجه الاعضا المطابقة فكلما لم يفسد سلك حصوله كان منتهى لان
فكلما ليس واجبا على المسئلة الرابعة ذكر بعض من نتائج التخصيص العام لا في
العدم خلافا لابي نور لان التخصيص مشترك في التناقض في ذلك قصد
سلك في التناقض والعدم لا يمنع من كونها خلافا لبعضنا انما نقتضيه لان قصد التكميل
ذلك لان في صيغة العدم لا وضوح ولا عاقبة لصفة الحق غيرها المسئلة الخامسة
في المجدد المبين وفيه يقول الفصل الاول في تفسير النسخ كتاب اليه في

المجلد الثاني

هذا الكتاب

في هذا الباب المجدد قد مر له ما عاده من الكتب من قولهم اجبت
وفي الاصطلاح هو ما كان شيئا من جنس اسما شيئا من جنس في نفس اللفظ
واللفظ لا يعينه والبيان في العرف هو الكلام او فاضل ذلك على المراد بكتاب
لا يتوقف بنفسه في معرفة المراد المبين في بطلان ما كتبه في البيان وقد مر
عليه بيان وقد يمكن على الخط بالجنس المستثنى من بيان والمفرد المبين
ايضا والحق هو الكلام الذي يظهر انما في نفسه ولا انما هو مقتضى
فيه المسئلة السادسة بما كتبه في البيان والحق بطلان ان كل ما يتوقف بنفسه في
معرفة المراد به فهو غير دقيق ذلك لان مقتضى ان اللفظ لا يشوبه الا في احوال
فاللفظ لا يشوبه في نفسه في معرفة المراد به وهو بيان ما بصريحه قوله
ولا نقول ان اية فائدة حقيقة عرفية في نفس اللفظ من حيث وقيل يعلم ذلك بالبيان
وهو بطلان ما كتبه في الاستشهاد اليه من لا يعتد صحة اية ومنه لا ان
نفسه لم يزل ان احدهما كتبه في البيان ما لم يرد من قول والحق في ذاته
ما قطعوا اليه من هذا النوع التخصيص به ومنه من ادخل في خبر المجدد والحق ما ذكره
والنوع الثاني لا يتقرر في بيان ما يريد به وهو ما كتب في الادان ما وضع في اللفظ
لنفس واحد موجود في احوال متعددة فانه لا ينظر اليه اولا في معرفة المعين

يستخرج

كقولنا واقرأه يوم حصاده الثاني ما وضع لكان فمصلحة شديدة وهو المنزك
 فهو الجليل ايضا على ما ترجمانه كقولنا غنمة فرد في الثالث ما استعمل في معنى مرفوعة
 فخصص على كقولنا اصدت لكم بهيمة الانعام الا ما بقي عليكم الرابع ما استعمل في
 موضع وهو مرفوع ان الكتاب الشرعي مستوفى لكان كقولنا اقيموا الصلاة واد
 فخصص كقولنا ثم اتوا العيص الى اليبس والثاني ما استعمل في مائة
 وثلاثمائة ايات بالنسبة اليه فهو محرم فيها واما الاصل في فلكه فمما جاز
 الى البيان لانها لا تنجز عن الوجه التي وقعت عليها وقد يفرق بين
 عن الوجه التي وقعت عليها كما ذكرنا من مثلها ان هذا معلومة مما جاز ان
 انما لم يعلم انما واجبه لان ذلك من دلائل الوجوب **الفصل الثاني** فيما لا دخل
 الجذر وفيه من **الاول** الترخيم في تحديد المتعلق على الامعان يعرف
 الى التفتة المطلوبة فمن تلك المعنى عرفنا ان ابو عبد الله هو محمد لكان
 يسبق اليه ذلك فان التامع بهذا الطامع واما يسبق الى الذهن تحريم الطم
 بهذه المدة واما يسبق الى الذهن تحريم الاستمتاع بها وسبق الذهن الى الشئ
 دلالة على كون اللفظ حقيقة فيه اجمع بان الامعان غير مندورة مثلا فيقال
 انتم الذين يجرأون في من غير فوجبه التوقف وجوابه من ان النية ليقام

الاولوية البادية بقبض الوفاء **المسألة الثانية** قال الشيخ ابو جعفر انه انما في قوله
 واسود برؤسكم فتعريف لان الفعل مستعمل في علم بعد التعريف لم يكن ثم ما بعده
 انما في بقية الاطلاق فبأنه لم يبدل اسم بذكر بالمدح بل كان يوجب العطف في
 اما بلفظ لا يصدق وقال بعض العراقيين انهم لا يسمون سمي الحذر والبعض ما
 سمي الترخيم بناء عليه لكان ذلك بناء على **المسألة الثالثة** حرف التمراد اصل
 على المعصية كقولنا لا تهلوا الا بطهر وقال ابو عبد الله المبرور هو محمد وقال
 نعم ان كان الفعل شرعيا مثل عند انقضاء الصفه المذكورة كقولنا لا تهلوا الا
 بناتكم الكتاب لان الشرع اخبرنا بذلك وان كان حقيقة الحرف الى الحكم
 فان كان له حكم واحد امتنع ذلك كقولنا لا تهلوا لانه وان كان له حكم
 متبوع لكان محلا **الفصل الرابع** في البيان وفيه من **الاول** البيان
 يتبع في ترتيب الاثر كقولنا ان الكلمة كما بين انما كان علما كما بين كونه في
 والبول ما كتبه احمد والائمة من بعده الثالث الا انه كان له حكم في الشئ كذا
 وكذا وكذا ما جاء في العشرة ثم اعاد وجس اصبعه في الثالثة وهذا الترخيم لا يقع
 في حق الاشارة الى الاعطاف وهي التي هي في حق الترخيم الفعلي وان كان ذلك
 والاصح جوازها كما بين الترخيم في الحج والوصية فبعد ان يكون بيان في حق علم ذلك

في قوله
 في قوله
 في قوله

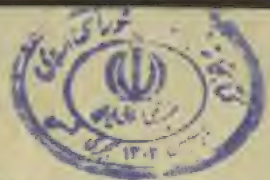
هذا هو المذهب
في الجمع

عقبت بعض المذاهب فظنوا بانها في ذلك في اهل البيت كما في ذلك من علمنا ان
الاكثر منهم فاعلم ان هذا ما لا يخفى في باب الجمع المسألة الثانية عن
ان زمان التكليف لا يخرج عن اتمام معصوم حافظ للشرع يجب الرجوع الى قول
فيه اذا قرر هذا فحق اجتماع الامتة على قول كان ذلك الاجتماع حجة ولو فرض
خلو الزمان عن ذلك الامام لم يكن الاجتماع حجة وهم ما كتبنا ان الاول مع وجود
الاجماع جليله من قولهم في الخط والخط على دخول في حجة المجتهدين
فالاجماع كما شق عن قول الامام على ان الاجتماع حجة في نفسه من حيث هو
اجماع العتق الذي لو خلا الاجتماع عن المعصوم لم يكن حجة خلافا لغيره
الطوائف فاعلموا ان الاجتماع والنظام كما لو كان حجة علم ذلك لما لم يصدق
بالاعتقاد والتمسك بالاطلاق كما يطلون معتدرا لما في وجه طائفتان طائفة
يتك بالاعتقاد والتمسك بالاطلاق كما يطلون معتدرا لما في وجه طائفتان طائفة
الاجماع عليه كما يستعمل نزل طائفة على التمسك بالعبارة الواردة
والتمسك بالنزول كما هو الذي ان الاجتماع المطلق العظيم على الحكم يستند على دلالة
آثاره وكلاهما حجة وجواب الال من الملائمة والبرهان الثاني بان صورة
عدم الوجود في حقيقته وان في نفسه الاتصاف يختلف بينه والردا وليس كذلك

الاجماع

اجماع

الاجماع على الحكم لا قد كسر عند شيعته ثم قول تلك الشيعة وجوب الثاني في من الحكم لولا
ان ينفرد الشيعة ثم ان الرجوعين متقصدان بالاجماع البعد والتمسك به وغيرهم من
الفرق الموفين على عدد المسلمين فانهم اجمعوا على كسر الا باضيل وانه لا يتصور
بالاعتقاد فانه لو اوجه الاول قوله في ان دليل في الرجوع الى بعد ما يتبين
المسألة الثانية عن سبيل المؤمنين الاية فلو لم يكن كل واحد منها مخطو لا يقع الجمع
على اية من حيث في الرجوع والتمسك بها فاقية وسبق ثبوت ذلك يكون اجتماع غير
سبيل المؤمنين مخطو لا يكون اجتماع سبيلهم واجبا الله ان قوله في ان ذلك حجة
كم انتم ولما والوسط العدل والتمسك بالاعتقاد على لغة اهل التفسير الموقوف
بالدلالة على ان الاجتماع على طائفة واحدة وذلك في الاجتماع عليها الله ان ذلك
كثير فخراته اخرجت الناس ما يكون بالوقوف وتتمون على الفكر اخرجتهم
عن الفكر ويوم كل منكم ما عرف في باب العلوم وهو في الاجتماع عليه الرجوع
قوله من الركنين على الخطا وصحة نقل الحديث مشهور ولودفع بعينه الحكم
منقول بالانتماء لوجود هذا المعنى في اخبار الاكثر كثرة وجواب الاول بمنع عموم
السبيل فلعلمه الرجوع في ترك الفتنة في حقه ولو سلمنا محمول ترك الاجماع
لانهم ان اجمعوا في غير دلالة لم يكن الاجتماع واراد ان دلالة لم يكن العمل
لانهم لم يسموا في التمسك



فان كان التناقض مما يخرج عن الاجماع كان باطلا بالافتقار الى كونه
 كذلك كما في احوال التناقض عند قوم لان التناقض ان كان باطلا لم يكن الحق
 وان كان حقا لم يكن حقا لانه منزه عن كل عيب المسئلة الثانية ما لا يوافق في الحقيقة
 فتكون حقيقة الاعم والحق باطل المسئلة الثالثة انما لم تنفصل الاية بين المسلمين
 فما وافقت على اقسام الفصل فالكلام وان عدم الصغر كان كان بين المسلمين
 علقه بحيث لم يزل العلم بحدود العلم لا يفرق بين الفصل في مروج وادوين
 وادوين وادوين فانه في الامم ففت الباقى قال في قوله صيرون الامم يربون و
 ان لم يكن منها علقه قال في قوله بجزء الفصل عليها وعلى ما ذهب اليه لم يكن الاية
 مع اهل البيت فلقطع ويزعم في ذلك وجوب منع بعينه في الجمع المسئلة
الرابعة لا يكون انت في الجمع بين الارقين فجمع كل واحد منهما بين حق وباطل
 لان الامم مع اهل البيت هو بمنزلة من انت في كل الامم المسئلة الخامسة في كيفية
 العلم بالاجماع وفيه ثلث المسئلة الاولى قد عرفت ان الاجماع انما كان حجة
 لدخول الامم فيه كما يستخرج قوله في هذا العلم قول المعصوم بعينه باجمع اهل
 السماع من غير التفرقة بين والى النقط المتواترة فان فقد الامم ان وجدت
 الامم من غير الامور على وجه يعلم انه الامم من الامم الا وهو في كل

تبيين العلم بالاجماع

فانه يعلم دخول المعصوم عليه السلام في حقيقته من جهة العلم والافق
 من اركان العلم بالحق لا يقرر به ان علم ان الامم في ثبوت الاجماع قطعا فان لم
 التناقض وتبين باسمه ونسبه كان الحق في خلافة وارثه فيسقط ذلك في الاجماع
 لوجود ان لا يكون هذا المعصوم وان لم يزل في الف وجوب وجوده لم يكن ذلك
 الامم ان وقع اليه يكون ذلك هو الامم المسئلة السادسة اذا اختلفت الامم
 على قولين فان كانت احد القولين معلقة على الغيب لم يكن الامم احد
 كان الحق في الامم لانه الاخر وان لم يكن معلقة على الغيب كان مع اهل البيت
 دلالة قطعية في وجوب العلم وجوب العلم في قوله لان الامم معها قطعا وان لم يكن
 مع اهل البيت دليل قطعي في الابق في خبرنا في العلم بها ثبوتها وما لم يعلم اهل البيت
 من هذا القولين والتمسك دليل لا في غيرهما وضعف الشيخ انه هذا القول غير
 منه اطلاق قول المعصوم عقلت ومثلي هذا يبطل في ذكره انه لان الامم من
 اختلفت على قولين وكل في ثبوت وجوب العلم بقوله وتنع في العلم بقوله الاخر
 فلو خيرا لا يستوجب ما حظه المعصوم المسئلة السابعة اذا اختلفت الامم
 نعم يجوز انما بعد ذلك على احد القولين قال الشيخ انه ان قلنا بان خبر
 اهل البيت انما لم يعد الخلاف لان ذلك يراعى ان قول الاخر باطل وقد قلنا انهم

الامم

انهم يقولون ومن قال ان يقول لم لا يكون التفسير مشروفاً بعد الاتفاق في
بعد في هذا الاضال مع الاجماع بعد الخلاف المسئلة الاولى الاجماع يقع على
قريب منها ان يحكي اهل الاجماع على المسئلة بالقول في النزاع الثاني ان يكونوا على
مثلا الثالث ان يقولوا ان يقرروا ان يكون في هذه الوجوه في الاتفاق
الاول ان يعلم رضاهم بالمسئلة لا في كيف يعلم اتفاق الا ما بينه لهم على ذلك
كثيرهم وانتم ايم في البلاد لا انقول كما يعلم اتفاق المسلمين على كثير من
الحكايا بمسئلة واحدة في الوصف وانما لا تكون بوجوب بل في نية والنية
وكما يعلم انه اذا اجتمع اقر وجد فانه لا فاعلم ان الاتفاق يكون في المال دون
وغير ذلك في امس على المسئلة الثانية في الاجماع روية مقدرة وقبول
للمقدمة فنقول الخبر كلام يفيد نفسه لغيره او الى امر فاعلم ان الاتفاق في ذلك
قال الخبر هو كقول الصدوق والكذب هو تعريف بالاعرف لا به والصدق هو
الاجماع غير الشك في ما هو به والكذب هو الاجماع غير الشك في ما هو به ولا
ان يكون الخبر مستقداً كونه صدقاً او كذباً واعتبره بالاصطلاح والخلاف في نظر
ولا بد منه كون الخبر صحيحاً او غير صحيح الصيغة مستقلة في ما يدعى لان الصيغة
قد توجد غير خبر اذا عرفت منها خبر انما ان تقبل الصدقة او كونه لاجل

الاجماع يقع على قريب

خلاف

فصل

محتاج لكل واحد من الامرين ما علم صدقة ينقسم الى ما علم صدقة بمجرد الاجماع
والى ما علم صدقة بمحض ان الاجماع كقوة العقل او مستند له ويدخل
في ذلك جميع ما عد من الافاق والالتفات صدق الخبر كما جاء في الحديث في
الاول والعصم وما اجمعت عليه الاثمة ما ذكره كقوة العقل وما اجمعت عليه
وكم يكون في ذلك غير ذلك لان كل واحد علم صحة بالليل وما علم صدقة بمجرد
الاجماع روية التواتر في نفسه ونظر في فعله ان الاتفاق في ما علم كذب ذلك
الاجماع مصداق في الخبر وهو محتمل كذا في الاول ما خالف في قوة العقل انما
ما حاله العوايد الثالث ما خالف دليل العقل الرابع ما خالف النظر في قطع
في الكتاب المسئلة المتواترة الى من ما خالف الاجماع المسئلة الاولى في المتواتر
في الاجماع وفيه مسائل المسئلة الاولى الخبر المتواتر مفيد للعلم والكره السميعة
ان الواحد من ما يكذب نفسه جائز في البطلان والوقوع وان لم يكن هذا عند الاخبار
عنها كونه بائناً بمرده جازاً خالياً عن الزدود ما نورد السميعة على الشبه له
في الضرر وان لم يكن في الجواب ما يكذب نفسه على هذا العلم قد علم في بعض
وانباءه وجماعته من النعمان الى كونه فرداً قال الحيدري انما هو بائناً بمرده
واشبهه انه لا يمتثل في الاجماع غير البطلان والوقوع قطعاً على ان الاجماع

شرعية المتقدمة بحجرات الالهيّة والاعانة ٣ وغير ذلك من الجواهر المتقدمة
 كسب يقتضي الى حيزه الاستدلال والتفكير انه قد اذن لنا ان يكون علمه لا يكون
 من الحسن الاستدلال ولا يعرفه ولا يصح ان يقتضي من الجواهر المتقدمة الى
 حيزه الاستدلال وليس هذا موضع الكشف عن غامض هذه المسئلة
المسئلة الثانية شرابط لما ذه الجواهر المتقدمة العلم اربعة الاول ان يكون له
 فعله لا ظنوه الثاني ان يكون ذلك العلوم محسوسا الثالث ان يكون له
 لا يكون علمه التواضع والتمسك الرابع ان يكون له العلم والاطلاق في هذه
 الشرابط لا فاعلم ان مثل احقت هذه الشرابط له واحد لا يحصل ادا
 لا يحصل العلم بمجردها المسئلة الثالثة ليس المتواتر عدد محصور وحيث
 بسببين واخرين بالبرهان وقوم بعده اهل بدر ذلكم حكم المتواتر
 حكم بوجوده اسلا والوفا مع عند الاجزاء من غير تنبيه للعدد فلو كان العدد
 شرط لتوقف العلم على حصوله لعل المهمة لو كانت الى ذلكم ولكن بعد
 صعبه وتيقنه ان ذلكم الجواهر غير واحد قد اذن لنا ان يكون علمه لا يكون
 بذلك فعل الظن حتى يصير الا اعتقاد على عند ذلك ان ضبط العدد كان
 ذلك هو المعبر لان الاجزاء هو المتعسر للعلم والسبب لا يختلف كسب مما اذا كان

شرابط لما ذه العلم اربعة

١٤ المسئلة الرابعة شرط عدم شردها ليست بمعتبرة ومن اربعة الاول ان يكون
 منه مبدأ واحد والاسباب واحد الثاني ان لا يكون علمه غير محصورة الثالث
 ان لا يكون له لا يكون علمه لا يكون له العلم الرابع العلم والاطلاق سدا لا يكون
 جازمة بمجردها المسئلة الخامسة شرابط لما ذه الجواهر المتقدمة العلم اربعة الاول ان يكون له
 فعله لا ظنوه الثاني ان يكون ذلك العلوم محسوسا الثالث ان يكون له
 لا يكون علمه التواضع والتمسك الرابع ان يكون له العلم والاطلاق في هذه
 الشرابط لا فاعلم ان مثل احقت هذه الشرابط له واحد لا يحصل ادا
 لا يحصل العلم بمجردها المسئلة السادسة ليس المتواتر عدد محصور وحيث
 بسببين واخرين بالبرهان وقوم بعده اهل بدر ذلكم حكم المتواتر
 حكم بوجوده اسلا والوفا مع عند الاجزاء من غير تنبيه للعدد فلو كان العدد
 شرط لتوقف العلم على حصوله لعل المهمة لو كانت الى ذلكم ولكن بعد
 صعبه وتيقنه ان ذلكم الجواهر غير واحد قد اذن لنا ان يكون علمه لا يكون
 بذلك فعل الظن حتى يصير الا اعتقاد على عند ذلك ان ضبط العدد كان
 ذلك هو المعبر لان الاجزاء هو المتعسر للعلم والسبب لا يختلف كسب مما اذا كان

شرط عدم شردها

بما لا يخفى على من عاينها

وبما لا يخفى على من عاينها

تبلغ الى حد يعجز عن العلم المسئلة الثانية يحجز التعبد بغير الواحد عقلا خلا
لابد فيه من اعتناء وجماعه وجماعه من على ان يكون له التعبد بغير
استحالة على محله فيجب اليك كبر التعبد به اما لا بد في فلا ان كان في غير
المصلحة هو ما ذكره الحكم وكفى بطلان ما اذا كان كونه وجب لكم كبحار
التعبد به فلان الترابيع متروكة بالصلح والحكمة الالهية متروكة بهما يتما
في الحكمة بهما فانه ان رجع على تعبدنا اخرج الحكم بوجهين احدهما ان الحجة الواحدة
لا يوجب العلم فيجب لمن لا يعلم به ذلك ان يتركها ولا يستكمل الاجابة
ثانيه في الاجابة رواه القاضي فلا بد على ما لا يؤمن كونه مستندة الى
قوله تعالى وان تتولوا عما انا لا اطلعون الوجوه التي لم يثبت انه لا يتقبل
جزاير من عدم الابد قيام المعجزة على صدق من غيره ادلى وجواب الاول
ان الامان من كونه مستندة حاصل عن قيام الدلالة على العمل به وجواب الثاني
ان تمام النسوية كما لا نعلم بحججه لم تقم الدلالة على العمل به ثم الوجهان
متشبهان بالعمل بشهادته ان يدين واستعجال القبلية عند غلبة الظن
وعدم العلم بحجتها وغير ذلك من الظنون الواردة في الشرح المسئلة الثالثة
اذا ثبت جواز التعبد بغير الواحد فهو واقع ام لا متعلق بغير ضرورة

الكنة

خير الواحد

اكثر التعبد به والعقبة منه العانة بوقوعه واعتبر بوجوه في الخبر سر واية له
حتى يتبين ان من صرح بالتعبد بالحق بوقوعه الواحد العدل وصدق الخبر
اذا كان الواحد من الطائفة المحقة وكان عدلا اخرج الخبر ان كان له لو وجب العمل
لعمل بالعدل او بالتعبد والتمسك بالظلال اما الملائكة فلا يكون التكليف به
وارد على ان التكليف ليس طريقا للتكليف لا طريقا الى العلم به في عقل او اما
التعبد الطريق في العمل والتعبد نظامه واما استكمال اللزوم فيما سبقت به
التمات وهم في التمسك بالظلال تحت كماله من شريح واتباعه وخرجه
وهم الاكثر في انهم والى عبد الله وقرينهم وجميعهم من جميع الدلالات
والتعبد بالحق والى الحسين اخرج البدر شريح بانه العمل بغير الواحد واقع
وكله كان كذلك كان واجبا له انه اذ وقع للفرقة ان الحجة الزائدة
اذا كان ثقة يعقب على الظن صدق قوله في الفقه نظر مظنة للفرقة واما
منع الفرقة وجب فظهوره وان كان لا يثبت ان في الفقه الحجة مظنة للفرقة
لان علمنا بوجوب نصب الدلالة من ان رجع على ما يوجب التكليف به او من
الفرقة عند ظن صدق الخبر ثم ما ذكره من سقوط سر واية التماس لا بد من
الكارفرمان الظن يحصل عند خبره لا بد من كمال الاجماع لعلمنا به لا ما يكون حيث

منع الاجتماع من أفراد هذه الحجة وأما بطلانها لأن الدليل الظاهر لا يقتضي كسب
مطابقته ثم إن الحجة مكتوبة عليهم لأنه لو وجب العمل بغير الواحد لم يجرى اجتماع
لا يوافقهم بقولنا فليجب طراجه ليجوز اجتماعه على سنده لا يوافقهم
بعضها ويترجم على ما ذكره وجوب العمل بقوله من كل سنة من دون التبيين
ما ذكره وجوب العمل بقوله من كل سنة من دون التبيين ما ذكره واجمع
المتكسرون بالتفصيل بوجه الأول قوله تعالى في قوله لا يفر عنهم ظانفهم ليتفتخروا
في الزين والينذر والأكثرة وجعل الالان الله تعالى وجب التذكير الواحد
من وجب التذكير وجب العمل لأن عند سماع الخبر المخدور لما ان يتفتخروا عنه
استباحته ما حذر عنه وهو عقله وان عكس في موضع وجب في كل موضع
أولاً فليترك الفرق ولما ان لا يتفتخروا ذلك يتفتخروا في الفذر الذي لا يات
على وجوب الثاني قوله تعالى ان جاءكم فاعلموا بغيها فليفتخروا وجعل الالان
الراييين عند كونه فاعلموا بغيها ان يحصل وجوب التبيين عند
عدمه والالان ان تحقيق التبيين على الصنوق فائدة الثالث انه
لما ان يبعث رسلك الى البلدان والتباعد من واحد وجب العمل
اليهم القول في الرسل الرابع اجتمعت العمارة على العمل بغير الواحد و

اجماع

واجماع العمارة حجة لما انهم اجتمعوا فلانهم رجوا الى اربعة ارجاع التبيين
في التفسير من التفسير المتكاملين ورجع ابو بكر في تواريت الجدة الى التفسير
ورجع عمر الى رواية عبد الرحمن في سورة الجوى بقوله سير وادبر سنة اهل الكتاب
ومن ثم تواريت المرأة من ذنوبها ورجع عن ذلك بغير الضحك بين قسوس
على ما كنت اذ كنت في احوالهم حوينا نفع الرب بما شأنا من نفعنا ما ذا حوينا
بغيره استخففت ما ذا حلفت في صدقة وعمر على بغير الفول في المذنب هذه الامور
وان كانت احاداً كان معنا ما حوينا له لعل كرم حاتم ونجاة حاتم ما كان
مزايا احبنا را احاداً الذين لم لا يكون ان يكون العمارة حلفت عند هذه الامور
لابد ان لا يتولى ليعلموا لا بد ان لا يتولى ليعلموا لا بد ان لا يتولى ليعلموا لا بد ان لا يتولى
الجماعة اذا مستهم الى بيت الى بيت تلبس ظهرهم الاستيت وعند وصو
والشعب من حصوله فيظهر لاجل وارجع في الواحد سورة الى التفسير في كل كلام
والطال كبد لهم الدين الى الحكماء انهم السبب الموجب ليعلموا ليعلموا
التوهم انهم عملوا الخير واذا ثبت ان بعضهم عمر ما ذكرناه ولم يتركوا
مع ارتفاع الموانع عن الانظار كان ذلك اجاباً والمواد بغير الآيات العظام
ان يتركوا لاجل وجوب التذكير كان قال لعل في حق الله الموجب ليعلموا في حق الله

بعض تحقيق حصول ما دخلت عليه لا يمكن بتحقيق انهم لم يتركوا ان الكفر واجب
عنده من لآثم انه يلزم العدل مضمونه ولم يكن شرة الكفر البعث كما استلزم
التي في النسخ منه على ان هو واجب الكفر في العدل بخلاف الواحد الذي هو
الذي وكيف يكون سبيله ثم نستحق كما يجتهد ذلك فهو الحق في حق النصوص ومع
قيم الاحتمال لا يعود حجة على وضع الشراخ كما ان ما في الفتور اولى من
ليست واثمهم لان العدل لا يمتنع على من غيرهم فتشريع على الاثم اولى بالبر
عن الاية الثانية ان فتور الاحتمال بما ينسب على القول بربيل الخطأ فهو باطل
فان قال ان تقليل التبيين يكون الخبر ما يستتبع عدم الحكم عند عدمه فكيف
التبيين عند خبر العدل قلنا هذا من باب عدم الامان من احاطة النعم
بالجواز ممتنع في وجوب التبيين وهو ثابت في العدل فيجب التبيين على العلة
قال لو استمر العدل الى ان في ذلك لم يكن نكر الصواب فاية قلنا لآثم
ان يكون الثاني من اظهره من نكرت الآية بسببه وهو الوليد بن عتبة
فانه يمكن ان كان على العدالة عندهم من نكرت عن سورة والكوارب في الفتات
ان فتور لآثم انه كان يصح استناد الى القبايل لرواية البر ولم لا يجوز ان يكون
لحكم والفتور ومع قيام هذا الاحتمال بطور التعلق بهذا الاستدلال بالبر

عن الرابع

عن الرابع لآثم حصول الامتداد على ذلك فتارة فتارة حكم الصابة قلنا لآثم
تواتر ذلك ولو كان لصحة العلم على ما لا يحصل ذلك والحصول كذا في النكر
ذلك من الفتور لا غيرهم فتارة على بعض الصابة وكنت الباقون قلنا لآثم
عدو فان استدل بالاحتمال المذكورة قلنا ان ما لا يكون ذلك ثابتا على
سلفنا ان بعضهم عدو ولكن لآثم ان سكوت الباقين لا يبعد الا ان هذا لان السال
بذلك هم ارباب الحكم على كل حال بكونهم عدو وعنا وانما لهم وليس كل واحد
على الاثم وعليهم وان قدر الواحد او العشرة من الصابة فان ما تم لا يكون
اجمعا لان ضلع الامتداد في حق الباقين على ان هذا الاستدلال
لوجه الى ان ما رضى بمتن فان بعض الصابة رد جز الواحد والجميع
من غيره كما ورد ان ابا بكر بن عثمان فيما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم
بن ابي العاص وان عمر رد جز فاطمة بنت قيس وان عليا رد جز
جز برودع بنت واثق وان عاتقة رد جز ابن عمر في تزييت الميت
بيكاه اهل عليه وغير ذلك مما عدوه وتزيره ما تقدم وذهب فيها الجواز
الى العدل بخلاف العدل في رواه اصحابنا لكن النظر ان كان مطلقا فمتنع
تبيين انه لا بعد بالخبر مطلق بل بهذه الاخبار التي رويت عن الامامة

ودون الاصحاب لما ان كل خبر يرويه ائمة يجب العمل به هذا الخبر يتبين ان
كل خبر يرويه ائمة الصالحة العمل به لا خبر يرويه غير ائمة الصالحة العمل به
ليس من المعارف واشتهر بعد في هذه الكتب الدائرة بين الاصحاب على ما
لذلك بوجه غشاة الاول دعوى الاجتماع على ذلك فانه ذكر ان قديم الا
وحدثهم اذا طولوا بصحة ما اقتضى من الحق منهم حول على الفعل في اصولهم
المعقدة وكتبهم الممدونة بغير اظهر منهم المعروف في ذلك وهذه بحجتهم في
النسب الى ائمة عليهم السلام فلو ان العمل بهذه الاجابة جاز لا يكون اوجه
من العمل بالوجه الثاني وجد الاختلاف بين الاصحاب بحسب اختلاف الا
يدل على ان مستندهم اليها اذ لو كان العمل بغيره مما طريقه القطع لوجب
يحكم كل واحد بتقليد من لزمه وتنبهت فلما لم يكلوا بذلك دل على ان مستندهم
الخبر وعلى جواز العمل بالاقول هذا دليل على انه غير من قبيل العمل به
العقاب لا يدل على كونه حقا لانا نقول الجواب عنه ذلك من وجهين احدهما
ان الفرق في جواز العمل بهذه الاجابة راها هو ارتجاع الشك وارتجاع العقاب
والثاني انه لو كان العمل بها خطأ لما جاز الاعلام بالعقوبة فعلة لان ذلك
يكون اغراء بالتبعية الوجه الثالث اعتناء الطائفة بالرجال وقيمة العدل في

المجروح

المجروح والثقة من الضعيف والفرق بين من يعتمد على حديثه ومن لا يعتمد عليه
اذا اختلفوا في خبر نظرنا في سنده وذلك يدل على العمل بهذه الاجابة لانهم
لو لم يعملوا بها لكانت شرعهم في ذلك فائدة **المسئلة الرابعة** قد يترتب
بخبر الواحد قرآنين نقل على صدق صحونه وان كانت خبره رتبة على صدق الخبر
نفسه لجواز اختلافه ومطابقا لذلك الترتيب والقرآنين اربع احدهما ان يكون
مواظقا للادلة العقل او ينفي الكتاب خصوصه او يحمله او يحواه او لا يستوعب
بما او لا يحصل الاجتماع عليه وانما ذكرنا في القرآن الدلالة على صدقه ولم يوجد ما
يدل على خلاف متضمنه اقتصر العمل به الى اعتبار شرطه وذكره في النصوص
المعقبة لهذه **الفصل الثالث** في مباحث متعلقة بالخبر وفيه مسائل **المسئلة الاولى**
الايمان يعتبر في الراوي واجاز الشئ به العمل به في النظمية ومنه ضار عنهم شرط
ان لا يكون متفقا بالكتاب ومنع من رواية الغلاة كتابي الكتاب واهل البيت
لما قول تعالى ان جاءكم من بين ايديكم فليبينوا ارضعوا لئلا يكون بين الطائفتين
خبر عبد الله بن بكير سمعته من محمد بن حمزة وعنه عن ابن عيسى في عباداه بنو قيس
والظاهر انهم والجماعة لا يرضون الى الان ان الطائفة عملت باخبارهم ولا
المسئلة الثانية عمدة الراوي شرط في العمل بخبره وقال الشيخ ان يكون ثقة

الاصحاب
اعلم ان الحق في نفسه
في مواضع منها في باب التراجع
من التفسير في باب

محترق الكذب في الرواية ان كان ما سنها كجوارحه وان عر على الله انما
 اجازها لغيره جماعة هذا صنفهم ومن منع هذه الدعوى وثق كتب بديلهما و
 لو سنها لا تقتصر على المواضع التي علمت فيها باخبارها عنه ولم يجر التفتيش
 في العمل الى غير ذلك ودعوى التخرج عن الكذب مع ظهور النسخ مستبعد اذا لا
 يظهر فسوقه لا يوفق بما يظهر مما يخرج من الكذب **المسألة** في عدم الرواية في
 قبول اهل النقل في كونه عدا لغير الرواية اذ جرحه على كونهما روي في حاله
 فتدبرها محذوف واحد هل يقبل قوله بمجرد كونه لا يقبل الا في حاله
 عليه تركه ان يهدد جرحه وهو شهادته عدلين اذا اخرج بعض دعوى اقرون
 قدم احد لا يخرج لانه شهادته بزيادة لم يطعن عليها المعدل لان العدا لا تشهد
 بملك الظاهر وليس كذلك **المسألة** في المجنون والعسر لا يقبل روايتهما في
 حال كونهما كذلك لان الوثوق بهما لا يحصل لعدم تحقق القسط وسواء كان
 العسر مريضا او غير مريض لا يقبل نصيب شهادته في الجراح والشيء فيجب
 قبول روايته لانه متقول لا يجوز ان يكون ذلك حيا في الدم لا يصح
 خبره على ان منسوب الرواية اعظم اذ الحكم بها مستمر وانما ثبت منها شيء عام
 في المكلفين وليس كونه الشهادته فلا يماس احد هما على الاخر كما لو حمل شهادته

صحيح قبلت اذا رواها بانها **المسألة الرابعة** المحمول على الكذب اذا عرفت ان
 لم يكن في قبول روايته فادعوى عدلته قبلت لانه لا يتيقن اذ راعى
 المانع في قبول الشهادته كان في رويته غير معروف النسخ في الدعوى
 كان الترجيح بجانب الموقوف **المسألة الخامسة** اذا قال الخبر في بعض
 وعرض الامانة قبلت وان لم يصنف بالعدالة اذا لم يصنف بالفسق فلا جرح
 اخباره عند جبره شهادته بانه من اهل الامانة ولم يعلم منه النسخ المانع في قبوله
 فان قال غي بعض اصحابه لم يقبل لانه ان لم يكن نسبة الى الرواية او اهل
 العمل يكون النسخ فيه كما لم يحول **المسألة السادسة** اذا روي الرواية
 الشيخ ان كان محترق ان لا يرد في الاعتراف قبلت مطلقا وان لم يكن
 كذلك قبلت بشرط ان لا يكون له ما روي عن الكذب في الصحيحين وارضى بذلك
 بان الشاهد قبلت اهل اهل عند لا من غير المعارف كما علمت بالما سنها
 فما اجاز احدهما اجاز الآخر **المسألة السابعة** رواية المرأة المعروف بها
 منسوبة بسبب التفتيش لقبولها ويشتر في ذلك الحرة والمملوك **المسألة الثامنة**
 يعتبر في الرواية القسط فان عرفت ان السهو فالبالم يقبل وان عرفت ان
 قبل لان احدا لا يملك ان يعلم منه فلو كان اولا له اهلا شرطا في القبول

اخباره في اصحابه

يقول اصحابه

حكم احوال النقل

رواية المرأة

صح العمل لا مع المصنوع من السور وهو باطل على ما عايناه من العالمين بالجملة **المسألة**
الاشارة اذا قال الاول الاصل لم يرد ذلك هذه الرواية تعلقا كان ذلك
 قاصدا في الرواية كان قال لا اذكر ان ادلا على ما لم يكن قاصدا لجواز السور **المسألة**
 وجود العدة في الفروع يغني التمهيد عنه **الفصل الرابع** في مباحث متعلقة بحديث
 مسائل **المسألة الاولى** ان لا يترجم في نسخة كبرى الى الاول الدعوى او احد
 عليهم السلام اربعة مراتب الاول ان يقول سمعت رسول الله او شئ من
 او حدثني ويلي ذلك في القوة ان يقول قال رسول الله او سمعت
 او حدثت ويلي عنه ذلك ان يقول امر رسول الله ويلي ان يقول
 رويت عن رسول الله ويلي ان يقول هذا اخبرني في الرواية منها ان
 يقول امرنا بهذا او هذا خبرنا به او ابلغ لنا كذا او يقول من السنة كذا او يقول
 الصالح كذا فلهذا الناطق لا يعلو من نفسه الدلالة على الرواية كما لم يرفع اليها
 ما يدرى من التصديقه اما اذا كانت الرواية عن بعض الرواة فالصريح فيها
 ثلثة ان لا يترجم او حدثني او يقال له الاول يعلو ذلك اما خبرنا فلا
 يقول نعم واما امور فتعني مع ذلك احدى الاشارة بالجواز او كناية
 او بتعليم كتاب الرواية ويسر من ذلك بالاجازة المعهودة وهو ان يترجم

او اول



ان يترجم عنها صح ان يترجم ان يترجم ان يترجم ان يترجم ان يترجم ان يترجم ان يترجم
 سرور **المسألة** يجب عرض الخبر على الكتاب لقولنا ان لا يترجم عن خبر حديث
 ما عرّفه عن كتاب الله فان وافق كتاب الله ما قبله والا فترده **المسألة**
الاشارة اذا روى الراوي جزءا يخالف مذهب لا يكون ذلك طعنا في الرواية
 لجواز ان يروى ذلك لما قلناه ويلا ويغير تلك **المسألة** الرواية يجوز رواية الخبر
 بالحق بشرط ان لا يكون العبارة ان يترجم ما عرّفه عن من الاصل من نسخة تامة
 لجميع فوايد لان الصالحات كانت تترجم من الخبر بعد انقضاءها وانما
 المرد ويتدفق العادة بتمام الناطق به بعينه مع الاذعان ولان السجادة تفتي
 القصة الواحدة بالناطق فلهذا وهو من الامم ومن المعلوم ان تلك القصة
 وقعت بغير لغة العربية وان كانت لغة العربية كان الواقع منها يكون بعبارة
 واحدة وذلك ليل على جواز نسبة الخبر الى الناطق وان اختلفت اللغات
 الخاف يقول هو روى عن من يترجم من كتابه وادراك الحكماء سمعوا بالجمهور ان
 يقول انما اذا كان بها فيها فقد اختلفت كما تقول كما قلنا ان كان فلان اذا قلنا
 بالحق ولو خالف في اللفظ **المسألة** اذا روى الراوي عن رواية ثم روى
 ثانيا زاد فيها زيادة او اختلف الرواية في الرتبة بالزيادة والنقصان

رواية

في نسخة



يكون ذلك ما دعى في الرواية ام لا نظر في كان الراوي واحدا او اكثر الزيادة
 عن قسمة بعض الادلح لم يكن ذلك ما دعى لوزان يكون سمعا في مجلسين فكل من
 واحد منهما تارة او في مجلس واحد او قسمة على ثمانية بعضه وان تعالوا راوي
 وكان المنفرد بالزيادة واحد او بالثلاثة جماعة يستحيل عليهم ان لا يسموا
 ما حكاه الواحد كما نت بالزيادة مردودة وان لم يستحل ذلك بان يكون
 جميعا في مجلسين او في مجلس واحد يكون ان يغفل الاخر عن قسمة الزيادة
 فان كانت الزيادة من قسمة المجلس الاول ايضا دعت الرواية ووجب التوقف
 في العمل بها **المصدر الثاني** في الترجيع بين الاخبار المتعارضة فيمنع
المسئلة الثانية اذا تعارض خبران واحد منهما موافق لمسلم التران السنة
 المتواترة او اجماع الكوفة وجب العمل بالموافق لو جهل احداهما ان كل
 واحد منهما هذه الامور محتملة في نفسه فيكون دليلا على صدق معقول الخبر الواقعي
 ان في ان المتناقض لا يحد من التوافق مع المتعارض فانك بسمه وكرهك اذا
 قن هذا وكما نت رواة احد
 لان روايته من غير مصدر لا يقتضي الصحة غير المتناقض في وجه المتعارض
 اولى **المسئلة الثالثة** في الترجيع بالاضابط والاضبط والعالم والا عام محتمل

بالثلاثة

بأن الله لا يفتقر مست رواه في خبر مسلم ويريدين معاوية والفتنيل بين بن روثا بهم
 على من ليس له حاله ويمكن ان يكتف بكونه ان يكتف بالانك بان روايته العالم والاعلم البعد اتم
 الخطا والسبب ينقل الحديث في وجهه فكتبت اولى **المسئلة الرابعة** في الترجيع في رواة
 احدهما او بين الخط والخط والآخر المعنى فكتبت ان كان رواة المعنى مردودا بالاضبط و
 المردود فلا ترجع وان لم يرد من منه فكتبت بغير ان يؤخذ المردود لفظا وهذا محتمل
 لانه البعد من الزلل **المسئلة الخامسة** اذا روي الخبر سمعا وروى المعارض اجازة
 كان الترجيع لما ثبت المسموع الا ان يكون احاله على الصلة مسموع او مصنف مشهور
 فيكونان من ودين **المسئلة السادسة** كذا كان رواة احد الخبرين مجهولا والاخر مجهولا
 او كان احد الخبرين مقبولا والاخر مسلما كان الترجيع على وقت المسند لو جردت لفظ
 العمل في اليقين وعدم اليقين في الطرف الآخر **المسئلة السابعة** اذا رويت روايتان
 وفي احدهما زيادة على الاخرى قال الشيخ لا عمل في الرواية المتضمنة للزيادة لانها
 في حكم خبرين وانما كل من يعمل في الخبرين انما يعمل بالزيادة كما يعمل بالاضبط
 انما يعمل مع المعارض يكون ارجح روي الاول فسلم وان اردت التمسك
 فممنوع **المسئلة الثامنة** اذا علم اكثر الاخبار فكتبت في احدها روايتين كانتا
 اذا جردتا تكونان الامام في محبتهم لان الكثرة امانة الترجيعان والعمل بالراجح

لأن

الاضبط

المسئلة الثانية اذا كان احد الخبرين موافقا للاصل كان قد تم يكون اولي لان
 انما هو ان يكون موافقا لما افردوا ان لا يكون له حكم العقل والموافق للاصل
 يستغنى عن الاصل عنه فيطلب على الظن انه لا حاجة اليه الى ذكره للاعتناء به
 الاصل والمتم انما ان يكون خبر الرسول صلى الله عليه وآله له الاشارة عما كان له من
 الخبر ٣ وعلم ان خبر كان المتأخر اولي سؤالا كان مطابق للاصل اولي خبر
 وان جعل الخبر الرابع وجب التوقف لانه كما يمكن ان يكون احدهما كما يمكن
 ان يكون مشوخا وان كان من الاشارة ٤ وجب القول بالتخير سواء علمنا
 او جهلنا لان الترجيح حصول مقتود منها والنسخ لا يكون بعد الخبر فوجب القول
 بالتخير **المسئلة الثالثة** قال الشيخ ١٥ اذا كانت الروايتان في العدالة والعدد
 غير متساويتا من قول العامة وانما هو ان احدهما في ذلك برواية رويت
 عن الصادق ٢ وهو اثبات المسئلة عليه بغير قول واحد لا يخفى عليه ما فيه من انه
 قد طعن فيه ففلا يلزم الشبهة كما لم يندفع غيره فان اخرج بان لا يبعد الاحتياط
 في الخبرين والاحتياط في العامة كذا في التفتيش فوجب الرجوع فيه الى ما لا يمتنع
 لان لا يمكن ان لا يقتضيه لانه كما جاز الخبرين لمصلحة ثم ان الامام لم يترك بغير
 الخبرين كما يمكن انما ليس مراعاة لمصلحة بل هي الامام بما كان كذا لا فائدة فان

في بعض

بما ان ذلك خبرا بالعلم بالحديث فانما يغير الى ذلك بحديثه انما هو ان يكون موافقا
 في الخبرين لا يقتضي ان يكون خبرا بالعلم **المسئلة الرابعة** اذا كان احد الخبرين متساويا
 الآخر متساوية كان الترجيح لاثبات الخبرين فانه ان الملكية تقتضي في الكل لا يمكن
 الشبهة **المسئلة الخامسة** اذا كان احد الخبرين حاشا والآخر متساويا كان حكمهما متساويا
 بين الخبرين بين العقل في كل قسم يكون الاخر اولي لقوله ١٥ ورجح ما يربك الى ما لا يربك
 ولانه احوط في الخبرين من الضرر وجواب الاول انه خبر واحد لا يثبت بمثلته مثل
 الاصل والثاني في ضعيف لان الخبرين متساويان في التقديم على الخبرين لا يربك الى ما لا يربك
 كما هو محقق في الطرفين الآخر والا لا يلتزم **الباب الثاني** في النسخ والنسخ في الاصل
 وفيه فصول **الفصل الاول** في النسخ وفيه من **المسئلة الاولى** النسخ في الاصل
 هو الازالة من قول من نسخ النسخ والافساح كما في نسخ النسخ والافساح من قول من
 هو حقيقة في النسخ كما في غيره ومثل خبره في خبره وانما في النسخ عن
 غير الامام نزال مثل الحكم الثاني بالادلة والنسخ بغير خبر من غير خبره
 لولاه لكان حكم الاول ثابتا ومنه انما نسخ الخبرين النسخ وانما نسخ الخبرين النسخ
 مدة الحكم الاول والنسخ هو الدليل على ان الخبرين النسخ وانما نسخ الخبرين النسخ
 النسخ وقد يجوز في الحكم كما يقال نسخ خبره من صومع عاشر راد في

نسخ

كما في الحق في حق القرآن بالسنة والنسب هو الدليل الاول وقد يستدل بالحكم
 ولا يطلق النسب بالحققة الا حيث يكون الدليلان شرعيتين فلو كانا عقليتين
 او احدهما لم يكن ذلك نسبا بالحققة وان كان من النسب موجودا في المسئلة الثالثة
النسب في الترابيع جازمه عقلا وشرعا اما عقلا فموجبين احدهما ان الشرايع تابعة
 للمصالح وهي جازمة للاختلاف في تراخيلها وما هو تابع لها الثاني ان الاول
 المتطعية وقتها بنوة مبيحة ما ويلزم من ذلك نسخ شرع من قبله والما شرعا
 فوجه احدهما ما شرع له نوحا في احد النسخ وان لم يشرع له من غيره
 في الميولان الثاني قوله تعالى ما نسخ من آية او منسوخة نأت بغير منه او منسوخة
 الثالث وقوع النسب في شرع كسنة التوجه الى بيت المقدس بمقتضى
 الكعبة ونسخ الاعتقاد في الوفاة بالحول الى اربعة اشهر وعشر ونسخ ثبات العهد
 في اهلها وبغيره الى ثمانية اشهر اجمع الخ لا يوجب بوجه الاول كسنة النسب في حق
 الامم بالنسب وانهم عنه يكون ذلك ما صدر من وجه الاول انه يلزم منه البراءة التي
 انه يؤول الى كون النسخ حسنا وقبيحا الثالث انه لا يلزم من حسنة المأمورة
 بغيره عنه لا تنقضي تلك الدلالة التوجيه الى ان اطلاق الامر بغيره
 الا ان لم يفسد بغيره بمرور دونه لوجوب بيان مقوته واللازم الاخر كما اعتاد

الجمهر

الجمهر الوجه الثالث لو جاز النسب من رفع الشقة بدوام الاحكام وشك
 اليهود في السنة يقولون موسى عمهم كذا بابت اباهم ويقولون شكوا بابت
 ما دامت السموات والارض والجواب عن الاول ان في لائم انه يلزم منه الا
 بالنسب وانهم عنه لانا يثبت ان الدليل الاول ناسا دل غيره فانا دل الثاني وانما
 اليك ان كان الامر بنفس ما من عنه والوقت والمكلف واحد قوله لو من عنه
 لا تنقضي دالة الحسن قلنا لائم لان الدليل الثاني ان في نسخ ما لم يدر عليه
 الاول فلم ينقضي دلالته وجب ذلك فجزر ما علم من ذلك عقلا فان الشرع لاول
 على وجوب فعل ما اذا عجز عنه المكلف سقط بالوجوه لليلزم ان يكون الوجوه
 لاولا للوجوب فكذا مسئلتنا والجواب عن الثاني قوله لو لم يرد دونه
 ليلزم واللازم الاخر كما باعتقاد الجمهر قلنا لائم لان المكلف يعلم ان تغيير
 المصالح موجب لتغيير الشكايك وذلك بحسب من القطع باعتقاد الاول
 قوله في الوجه الثالث يلزم ان لا يفسد الوفاق بدوام نسخ الاحكام قلنا
 نحن نعلم دونه كغيره من الاحكام بالضرورة من جهة صدق الشرع فيكون الوفاق
 بالبدوام حيث يكون الامر كذلك دون غيره المسئلة الرابعة الزيادة في النص
 ان كان دافعا لمثل الحكم النسخ المتعارف من الدليل النسخ كانت نسبا وان

كانت رافعة حكم من احكامه المستفادة من العقل بل من ذلك نسي في هذه
 ذلك ما ثبت ان حكم الواحد لا يمنع بحكم الوجود المتطوع به فكل موضع
 نقده نسي لا يجوز استحال جزا الواحدة فيه وقال السيد المظهر في شرح الوجوه
 ان كان كانت الزيادة مغيرة للمزيد عليه بحيث لو فعل كما كان يفعل
 قبل الزيادة لم يكن مجزيا وجب استيفاءه كان ذلك نسي والافلا كما
 ما بيناه اولاً من ان شرط النسخ ان يكون رافعا فكل حكم الشرع المستفاد
 الشرع يستعير ان يكون ذلك الحكم مستقداً من العقل لا يكون الشرع
 نسي حقيقياً والافلا ان كل خبر يرفع البرادة الاصلية نسي وهو باطل
 لا يجوز لو وجب الصلوة ركعتين ثم زيد عليها اخر الحكمان باقية لان
 التسليم وجب تأخيرها الى ما بعد الصلوة الثالثة وقد كان يجب التسليم
 عقيب الثانية ولان الركعتين كانتا مجزئتين بانفرادهما فاما غير
 مجزئتين لوانفرادهما لانهما لا تعدلان لأن ذلك نسي وجوب الركعتين لا يشهد
 وان كان التفسير فيها بما ينسب من يكون الشرع دل على وجوب
 عقيب التثنية الثانية بل من ان يكون للامر تأخيرها نسي تعجيله لزم
 برفع الوجود الثاني شيئاً غير ذلك ولما اركعتان فان حكمها باق مع كونها

واجبين

واجبين غاية ما في الباب ان وجوبها كان متوقفاً فصار نسخها الثاني
 والنسخ لا يمتنع بالاضافه غيره اليه كما لا يمتنع وجوب فرضيه وجوبه
 اذا وجب بعد ذلك اخر ما يكونه لوانفرادها اخر ما بعد ان كان مجزئتين
 فان الاجزاء يعلم لان منطق الاليل يد علم بالعقل فكل حكم نسي ولو لم لا جرك
 من نفس الاليل الشرع كان ناقصاً آخر اذا ما منفردين لا وجوبها **السادس**
الرابعة الحقيقة في العبادة لا يكون نسي له سواء كان صحيحاً انما
 جزءاً منها او شرطاً لها لكن ان الاليل الشرع وجب ذلك الجزء ولو
 الشرط ثم دل الآخر على ارتفاعه كان ذلك نسي محض والشرط خاصة دون
 نفس العبادة مثال ذلك اذا وجب صلوة ثلاثية مثلاً ثم استغنى
 ركعة كان ذلك نسي الركعة بحسب تلك الركعة حسب ما يمكن
 نسي المفرضية لانه الاليل المتغير يشهد الحكم ان يثبت بالوجود
 الثاني ليس رافعا لغير حكمه فلا يكون نسي فانه ما لموا العبادة الاولى
 غير مجزئية بتقدير ان لا يفعل الشرط وقد صدقت الان مجزئية فقد نسخ
 الاجزاء قلنا لان ذلك نسخ لانما بينا ان الاجزاء اذا لم يتصل الاليل
 الشرع يكون معلوماً بالعقل فلا يكون زواله نسي للاجزاء لانه نسي للعبادة

المسئلة الثانية يعلم النسخ بان يقال هذا نسخ وذلك نسخ لو كان كل واحد
 الاولين معناه الحكم الاخر فيكون النسخا نسخا وبيد التاريخ بوجه منها
 ان يقتضيه لفظ احد هما ما يدل على التاريخ او التقدم ومنها ان يقال
 احدهما الى زمان او مكان يعلم منه المتقدم او المتأخر ومنها ان يقال
 احدهما للسر والآخر للعلن من انقطع صحتها عند كبره وصحته
 لولا الاخر وهو يقتضي قول الصحابي اذا قال كذا نسخ منطلقا ليس نسخ
 بكذا الا فكله لا يجوز ان يكون قال ذلك لاجتماع الامر مع ما قد يحل
الفصل الثاني في بيان حث متعلقة بالنسخ وفيه ثلث المسئلة الاولى
 من شرط النسخ ان يكون المراد به غير المراد بالنسخ نفسه ولو اراد ان
 المتوقف نفسه لكان امر انفسا غير عنه ويترتب من هذا البداهة **المسئلة الثانية**
 من شرط النسخ ان يكون مترادفا لانه لو كان متصلا بما كان نسخا
 قوله تعالى ولا تغير بوجه من ظهره وكما انهم ثم اتموا الصيام الى الليل
 من ذلك التقييد والتفصيل شبه **المسئلة الثالثة** من شرط النسخ ان يكون
 قوة النسخ فلا يشترط ان يشر بالانقضاء ولا العلم به بالظنون كما يمكن
 وما شاكله **الفصل الثالث** في بيان حث متعلقة بالنسخ وربما وقعت

الحال

نسخ

من شرط

من شرطه وفيه مسائل **المسئلة الاولى** اذا اقتضى الدليل الاول لفظ التاميم هل يجوز
 نسخ ذكره قوم والحق خلافه لانه يستلزم لاي ارباب الدوام فانه يقال تمام العلم
 والتماما اذ حقيقة في الدوام لكن ورد التاسع بولع انه لم يرد به الدوام والى ان
 العام حقيقة في الاستمرار ثم وردوا المحققين يعلم انه لم يرد به التاميم **المسئلة الثانية**
 يجوز نسخ الحكم لا الى بدل منه قوم نسخ الصدقة بين يد الملتجيات لا الى بدل
 ولان النسخ تابع للمصلحة فاذا كان النسخ مصلحة في وقت او بعد واذا انعقد صدقة
 لم يرد في لا يلزم البطلان **المسئلة الثالثة** لا بد ان يكون النسخ مطلقا غير مؤقت
 معين لانه لو وقت لم يكن ذلك نسخا لان شرط تسميته ان يشتمل الحكم لا ان يرد المنة
 وذكروا ما حصل في هذه الصورة **المسئلة الرابعة** لا يجوز نسخ النسخ في وقت مطلق
 مثل ان يامر في اول النهار بصلوة كعشرين عند الزوال ثم يسخنها قبل ذلك فيكون
 المثلث اكل وان جوفته وقال المنيعة به يجوز ذلك وهو اختيار جماعة من
 الفقهاء والاشربة لما لو وقع ذلك لم يرد ان يامر بنفسه وانفس عنه لكن ذلك في
 الوجهين الاول ان الامر يقتضيه كونه حسنا والآخر يقتضيه كونه قبيحا فيلزم كونه
 حسنا قبيحا معا وانما في ان الفعل الواحد اما ان يكون حسنا واما ان يكون
 قبيحا فيستدبر ان يكون حسنا يلزم في النهي يستدبر ان يكون قبيحا يلزم في النهي

من شرط

اجمع الخ لئلا يكون بوجه الادارة قوله تعالى بحواله مايت، وشئت الثاني اقر
 تعالى احرارهم جميعا بنوعهما عبيد في نسخ ذلك قبل ذلك في الثالث ما أدى
 ان البنوع احرارهم احرار جميعا بنوعهما عبيد في نسخ ذلك قبل ذلك في الثالث ما أدى
 يتعلق بنوع الادارة والنوع الثاني الاقتصار عليها من دون ارادة النفع والحوار
 الادارة ان الحرة والادارة من حيثها فلا يتم اذ في شدة هذا النفع وان
 يمكن ان يكون بحواله مايت، ما يشبه غيره وذلك يشبه مايت في غيره من الحجج
 ما يشبهه هو تعالى وقد قيل ان العظم شئت على العبد ما صيره وطاعة حجة
 الله مايت، من المعاصر وهذا وان لم يكن معلوما فهو معتد ومعتد به في الاحتجاج
 عن النبيين والحوار بنوع الثاني لم لا يجوز ان يكون الادارة كان عقوبات الذبح و
 ان لفظه بغيره واراد ويراد بذلك قوله تعالى قد صدقت الرزق بالحق ولو كان
 ذلك اراد ما قال فانظر ما ذا ترون ولا قال ان هذا هو البلاء المحبين واما
 قال وقد بيناه بنوع عظيم لانا نقول عبيد على احرارهم ان المراد بالذبح فلان
 قال ما ذا ترون وجوبه ذلك الظن قال ان هذا هو البلاء المحبين واما النسخ
 فقد كثر ان يصر بذلك وان لم يجب في المحذور لكان ظن احرارهم بنوع
 اراد الذبح والحوار بنوع الثاني انه خبر واحد لا يثبت بمقتضى شرط الاصل على

فيه طعن على الاولين، بالانقضاء في الادارة المطلقة والحوار بنوع الثاني
 ان الادارة والنوع يتبعان متعلقهما فان كان حجة ما كذا في ذلك والاحتجاج
 انه لو كان الادارة كذلك لم يكن متعلق الادارة اذ لا يكون احرارهم فلا يكون في
 متنه ولا في **المسألة الثانية** النسخ في القرآن جائز ويراد بذلك وقوعه كمنع
 الوفاة بالحوال الى اربعة اشهر وعشرة كمنع الصدقة لتمام المتأجاة وكمنع
 الوفاة في الشهرين العشرة اجمع الثاني بقوله تعالى لا تأتية ابطال من بين
 يديه ولا من خلفه والحوار بان النسخ باطل ولا يلزم من كونه باطلا لا كونه باطلا
 متناه جدا لكن لم لا يجوز ان يكون ما بين يديه من آية الى كتب الانبياء
 المتقدمة وخلفه من آية الى ما يكون بعد النبي صوابا بعد الحال نزوله وهذا
 الاحتمال كاف في ابطال الاحتجاج **المسألة الثالثة** نسخ الحكم دون التلاوة
 جائز ودافع كمنع الاعتداء بالحوال وكمنع الامساك في البيوت وكذلك
 نسخ التلاوة مع نسخ الحكم جائز وقيل واقع كما قال انه كان في القرآن
 زيادة نسخت وهذا وان لم يكن معلوما فان يجوز لا يجوز نسخ الحكم كما في
 في التلاوة فأنه ما في الجائز ان ينسخ على مصلحته فيستقر اجاب ولا يقال
 دلائلها فلا يتم فان الولاية باقية في الحكم فلم لا يثبت **المسألة الرابعة**



فليس ان اتبع الا بوجه الى واجوبه غير الاول انه لا يلزم ان يكون الثاني
 به عطف المنفوخ فانه لا يجوز ان يضم الاية بالسنه وهو قوله ثم يأتي الله
 بما فيه خير من المنوخه ولا يتفرع حكم المنوخه الى الجواب عن الثاني انما سلم انه لا يملك
 الا بوجه من الله ولا يلزم ان يكون الثاني قبل الاول بل يجوز ان يكون الاول بالنسبة
 بالثاني في قوله ثم انما لا ينافي ما قصده المسئله الثانية في الاجماع
 هل ينسخ وينسخ به ام لا يتبدل ذلك الى تقديم مقدمه وهي ان الاجماع
 هل يمكن استزاده قبل انقطاع الوجود ام لا انكر ذلك الجمهور باجماع واجاه
 بعض اصحابنا اما الجمهور فاما اذا انقضت المصلحة عما شئت في انفسهم
 فان منعه الى قوله فينبه الحجة لاني قول غيره فيمكن اجماعا فان كان مستزادا
 عن قوله لم يقيد به واما المنظر فان اجاز وقوع الاجماع في انفسهم فينبأ
 في ان الاجماع هو اتفاق جميع اصحاب المصالح على ما يوجبون واما الاول فليس كذلك
 بل هي صورة الاجماع لا يتحقق ما بعد انقطاع الوجود وقوله الجمهور لا اعتبار
 بقوله الجماعة ضعيف لانه لو اتفقا في الجماعة لما علم قول النبي صلى الله عليه وسلم
 اتفاقهم منقول الى قوله في غير تعيين حجة اذا عرفت هذا فنقول اختلف
 اصحابنا في الاجماع هل ينسخ وهل ينسخ به فقال المنظر يجوز ذلك عقلا

نسخ

لكن

لكن الاجماع منع منه قال الطبرسي في الاجماع ليس عطف والمنوخ لا يكون الا
 بدليل شرعي فيتمنع المنوخ فيكون مستنده المستند في كل ايهي في قوله في الاجماع
 لا يكون اتفاقا ولا يكون للاخر مستند قطعي فيكون الثاني انما سلم انه لا يملك
 الاجماع وفي هذه الوجهه اشكال والذين يحسنون حجة بهذا ان يصح دخول
 فيه بناء على ان الاجماع انما هو اقوال الى قول لوانفوذ ذلك انت الحجة فينبأ
 حصوله غير عطف في انفسهم ثم ينسخ ذلك الحكم بدلالة شرعية ثم احية ذلك
 يجوز اتفاق الحكم المعلوم من السنة لوانفوذ ما قال به بعض من جعلها قول النبي
المسئله الثالثة هل ينسخ المنوخ قول الحكم بالحق نعم لا بدليل شرعي في
 دفع الحكم لثابت به كغيره من اللاتية لكن يجوز دفع المخطوق والخوف والحق
 ودون المخطوق اذا تعلقت به مصلحة وان كان فيه بعد وبعده يجوز دفع المخطوق
 به دونه ما دلت عليه النصوص من اجازته وانكر ذلك قوم وزعموا ان النصوص انما
 جعلت تبين للتفريق ما اذا دفع الاهد تبع الفرع ابا الشيخ في الاجماع
 وفيه فصول الفصل الاول فيه من مثل المسئله الاولى في حجية الاجماع
 والاجتهاد افعال من الاجتهاد وهو في الواقع بطل الاجماع في طلب الشرع
 مع المسئلة لانه يوجب اجتهاد في عدم التقيد والايان ذلك في محل التفسير

وهو في عرف الفقهاء، بغير الجهد في استخراج الأحكام الشرعية وبغير الاستنباط
يكون استخراج الأحكام من أدلة الشرع اجتهاداً لأنه تنبُّه على اعتبارات
تظهرت ليست مستفادة من ظواهر النصوص في الأكثر وسواء كان ذلك بالعلم
قد استأد غيره فيكون القياس على هذا التقسيم أحد أقسام الاجتهاد كان
قبل من هذا أن يكون الاجتهاد من إعمال الاجتهاد وهذا هو كونه كغيره في إعمال
من حيث أن القياس من جملة الاجتهاد كما إذا استعمل القياس كذا في إعمال الاجتهاد
في تحصيل الأحكام بالبرهان النظري التي ليس أحد الأقسام **المسئلة الثانية**
لا يجوز أن يكون التمسك بتعبير القياس في الأحكام الشرعية لما استدل على
أن العبادة لم تزد بالعلم وبغير الجهد أن يكون متعبداً باستخراج الأحكام
الشرعية بالبرهان النظري الشرعية على القياس لا مانع من جواز ذلك
لأنه وقوعه على هذا التقسيم ليس بغير الجهد لأن اجتهاده التي لا يجوز
لوجود الأول أنه مضمون في القياس عند انبعاثها بما ثبت في الكلام ومع ذلك
يستحيل عليه الخط الثاني أنما هو مودون باتباعه فلو وقع منه الخط
في الأحكام لزم الأمر بالعلم بالخط وهو باطل الثاني أنه لو جاز ذلك
لم يمتنع وثوقاً بآمره ولو لم يمتنع فيكون ذلك إلى التفسير غير قوله

أصح

أصح الجهد ذلك برهين الأول قوله في قوله تعالى بشر منكم جرحاً من المأثم
جواز الخط عليه الثاني قوله في قضيت له بشر منكم جرحاً لا يأخذة انقطاع
له بقطعة من النار وهذا يدل على أنه يجوز من الخط في الحكم والجواز من الأول
من المأثم في البشارة التي وآه في الخط لوجود الدلالة المأثم من ذلك في حق
والجواز من الثاني أن حكمه لأن بشر منكم جرحاً ليس بخط لأنه هو الحكم
بشر منكم سواء كان مطابقاً للباطل أو لم يكن ولا حاجة لبيان ذلك إلا أن
الشرعية على الوجه الفرضي له وهو موجود فيما يكمل **المسئلة الثالثة** الأحكام
لأنه يكون مستفادة من ظواهر النصوص المطلقة على القطع والمعييب فيها
واحد الخطر لا يجوز ذلك ليكون المعقود فيه لا يتغير بتغير المصالح والأمان
ينطبق إلى اجتهاد ونظر ويجوز اختلافها باختلاف المصالح فانه يجب الاجتهاد
استخراج الوهم فيه فان اختلف لم يكن ما ثوماً ويدل على وضع الالتم عنه
وجوه أحدها أنه مع استنفاذ الوهم يمتنع الضر فلا يمتنع الالتم الثاني أن
تجدد الوقت المحقق فمقتضى في الأحكام الشرعية اختلاف شديد أكثر من
الواحد منهم بشر أجرح عنه إلى غيره فلو لم يرتفع الالتم عنهم العفو عنهم
الالتم لأن الثاني منهم ما يقول أما أن يكون مستفاداً عنه في تحصيل ذلك

الحكم الاول يكن فان لم يكن متحقق الاثم وان استوفى وصم ثم لم يظهر ولم يعذر
متحقق الاثم ايضا الثاني لا احكام الشرعية تابعة للصالح في ان يختلف
بما نسبت الى المحبة بل لا تقبل القبلة فان لم يزل كل من غلبت عليه ان
القبلة في جهة ان تقبل تلك الجهة اذا لم يكن له طريق الى العلم ثم يكون
الصلة استمرارية لكل واحد منهم وان اختلفت الجهات فان قيل الاثم
ان مع استزاع الوصع يمكن العطف في الحكم ذلك لان الواقعة لا بد فيها من
حكم شرعي لا بد من نصب دلالة في ذلك الحكم تقوم به كل المكلف طريق الى العلم
بما كان مقتضيا له بها عتقا او ماعا لان ذلك المخبر طريق الى العلم بما يحكم
مع تقدير استزاع الوصع وذلك تكليف بما لا يطاق والواجب قوله لا بد
من نصب دلالة فلان لم يكن ما عاين ان يكون فرض المكلف مع الظفر تلك الدلالة
العلمية مقتضاة ومع عدم الظفر بها يكون الحكم في الواقعة لا ذلك الحكم مثاله
جهة القبلة فان مع العلم بما يجب التوجه ومع عدم العلم يكون فرض التوجه
الى الجهة التي نصب على نفسه انها جهة القبلة وكذلك العلم بالعبث عند
العلاء وخفا الفسق ولو ظهر مقتضى لوجبه طراهما في الاثم ان يكون
الادلة التي وقع فيها النزاع كذلك الاثر ان العموم يخص مع وجود

وہیں

[illegible]

الاحتمال
ومع

وإذا كان التقدير تقدير القياس فلا بد من العلم بالحدوث
رجوع القياس كما يجب أن يكون مرجع حصول الظاهر فتبين العلم بالحدوث
لا يفي أخصاً من القياس مطروح في الشرع لأننا نقول بمنزلة القياس
ببطلان الحكم لا بمنزلة أن يكون مرجعاً لأحد الجزئين في الآخر وهذا لأن
كونه مرجعاً لكونه واقعاً مع بعض الجزئين الرجوع فيعود الرجوع كما في السبع المائة
وكون العمل لا بذلك القياس وفي ذلك نظر **المسألة الثانية** قال شيخنا القيد
جزء واحد القياس هو الذي يتنزل إليه ليس ينظر في النظر في العلم
وإنما يكون ذلك إجماعاً أو شيئاً من غير علمه كما في قوله تعالى فانظر بالقياس
أمر أن فلا اشتغال وإن غلب القياس الغلبة فهو موضع النظر للجزء المتقدير
أن لا يكون الجزئية في انحصار ذلك القياس الغلبة أن صدر عنه ما لا يكون جزئياً
وذلك يغني لما يندرج به في طوع العمل بالجزء لأن كان بالقياس الجزئية
أثبت حكم شرعي بالقياس الغلبة وهو بالعلم لا لفرق بين أن ثبت الحكم
أولاً لثلاثة الملائكة **المسألة الثالثة** التي تكون كجواز التقدير بالقياس
عقلانهم في قبول دور التقدير فيهم الأكثر وأطبق أصلاً بقاء الغلبة
عن ذلك الاشتغال وأوجه الأول أن العمل بالقياس على النظر
وهو أبغض

وإذا كان التقدير لا اعتبار بما عدل القيد في أوصاف الأصناف فلا
نفي عن أن القياس بعد البحث في ترتيب الجزئيين شبهة متساوية ويمكن التوقف
بها من من حيث أن يكون التقدير موجباً للعلم في السبع في المطلب بالتم
خاصة لجواز اشتداد ما يوجب خضوع العلم غايته ما في الباب من ذلك
لا يعلم كعدم العلم بالشيء لا يعلم أنتم في نفس الأمر القياس أنه إذا قال
عالم في شهر رمضان فقال عليك الكفارة أو قال عليك عشرين ديناراً أو قال
عليك الكفارة فقال عليك الكفارة علم بأن الحكم متعلق بذلك ولا اعتبار بما جوف
أن من علم بأن كل من اتفق له ذلك ثبت له ذلك الحكم أن ثبت إذا
حكم في واقعة وعلمت بعد المال أن الحكم فيها باعتبار ما لا باعتبار
عدد الحكم كما ورد أن علياً ففرغ رتبة تنازعها بشأن وإنما ما يثبت
أنها علم شهد به بالشيخ فلا يغير الحكم في الدابة من يقدر على كل
حصل فيه هذا الغرض **المسألة الرابعة** ذهبنا به إلى أن الجزئية إذا
تأخرت وكان القياس موافقاً لما تضمنه أحداهما كان ذلك في الجزئيين
ترجيح ذلك الجزئية صار فيه ويمكن أن يمتنع ذلك وجهه يقتضي ترجيح
بأن الجزئية في أحد الجزئين فلا يمكن العمل بها ولا طرحتها فتبين أن العمل

والصحة نظر خبري غير ان الاول قد علم وانما الثاني منقول من الاول والافتقار
ليس كمن يعلم ويقول ان الظن لا يغني عن اليقين فيقول ان مقتضى القول
بالافتقار لا يقتضي وجود الدلالة عليه لا يكون محكما لظنون بل لا يقتضي
الحكم بالثبوت بل يقتضي الحكم بالارادتين في مقتضى القبول لا في مقتضى وجوبه
فوجب طرده فانما خرج ما يخرج اليه وجب تناوله لما يقتضي مقتضى القول
ويستلزم ان يكون مقتضى القول في مقتضى ما ذكرناه من الدلائل مستلزما
المقتضى الثاني اجتمعت الاكسمة في ترك القول ونقض ما يقتضي مقتضى
الافتقار منه متواترا فلا يقتضي مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الدلالة عليه كمن الدلالة منقوضة بالعلم في غير ما ذكرناه من الدلائل فلا يقتضي
يقتضي وجود دلالة الدلالة ان التكليف به من دون دلالة عليه يقتضي
بالاكتفاء في العلم به وهو التكليف بالجمع وانما بطلان الدلائل في الاشارة الى الرابع
لو ورد التعبد به كاشف ذلك بين اهل الشرع لكن ذلك حكم اما الملازمة
والاستدلال به فواجب والواقع ان التمسك بالقياس كونه عند اهل الفقه
ما يقتضي ما يقتضي ذلك ما يقتضي العلم به فلا يتم بطلان الدلائل لا حال احد
الاشهر ذلك بين اهل الفقه حشر ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

لو كان

لو كان كذلك لما احتجوا بكم عليه بل قد علموا ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الاشارة الى الباعث على احتجانه واجبة بعض اقسامها باعتبار القول بوجوبه
مع بطلان الحجج التي ذكرها القم في الاحتجاج والاشارة بطلانها فلا يكون مقتضى
بشرائطها ان الملازمة انما يقتضي ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
التي من كونها مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
يكون مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
ان يكون غير مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الحجج بطلان القياس لا مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
ما يقتضي مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
بوجه مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
فما يقتضي مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الادل ما لو اجتمعت القياسات في العمل بالقياس فيكون مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
فلا يقتضي مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
فيما سلف اما ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
في سائر مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى



انهم يستدلون بكثرة من السائل بالقياس واثبتوا ان التشبيه في المسائل
 كما في قوله ابن عباس لا يفرق الله بين يمينك وبين يمينك لان ابنه واليكيل اب
 الاب اباه واما قوله علي بن ابي طالب في الامور بينك وما روي عنه انه
 فرفق في دفع وام واخوه لام واخوه لاب وام ان لام السدس والاربع
 والاخوة من الام الثلث فقال الباقر رحمه الله ان ابنا كان ههنا والسنخ
 ام واحدة فترك بينهما وبين غير ذلك من المسائل واما ان ابنا قبيح لم يترك واخوته
 لم يترك ذلك لانه ان القياس من الاعمال التي لو قدمت فيها المناكزة لظلت
 واما ان مثل ذلك اجماع فلا سكونهم لا يثبت ان الرضا به لما عرفت ثم جمع
 الصائبة في ذلك راجع الى ان من العرب الوجه انما في قوله ما كذا في
 ثم تنقيحان قال لا بد ان يكون الحكم على الكتاب السنة فليس الامر في ذلك
 القرب الى الحق فقام به فقال اجتمعا وقوله لا بد من صعود وجهه ثم ابيح
 التناقض بين المنهج في القياس وذلك في قوله في العرب انما تنبيه فيقول
 وهو قد سأل عن القبلة لو تمحضت بما تم فحجة انك شارب وقل في القياس
 المتخفية ارايت لو كان على ابيك ابن فتضيقه ان كان يحرم من ان لم اجتمعا
 قال حينئذ انما احسن ان يقصر الوجه الرابع قوله تعالى ما اعتبر رايه الى الاصل

منه الاخره من الابوين

منه الاخره من الابوين

منه الاخره من الابوين

فلما انه اعلم في احد ما بوقوع العلم عليه والآخر مثله في تناو اللفظ
 وليس ذلك جهازا واما قول عمر في الامور برأيك فهاية ما امره بالعلمانية
 فغير ان يكون اراد التوبة في حالات الانهك واما المشتركة فلام ان
 الاب والام يستجابا لهما من بل بطر قبان ودالام يستحقون الشك ومنه
 فان من اوله الاب والام فممنه واول الام قوله لو انك اذن قولك فله اوله
 لانه ان السكون دليل لا رضاء فانه يحتمل وجوب كثرة خبر ذلك وقد ذكر ذلك
 في باب الاجتماع فلما انه يدل على الرضاء فلكل لانه انهم مكتوم ولم لا يجوز
 ان يكونوا ان يكونوا انكراد ذلك قوله لو كان الفعل فلما كان ذلك معناه كل
 لانه انما يجب انما الفعل فمفعول بفعل فمفعول فمفعول فمفعول فمفعول فمفعول
 او احاد الاول مفتوح والثاني مضموع وقد فعل للام في مواضع منها ما
 خرج الى بركانه قال اسما بظلمن وان اراد في فعله اذا قلت في كتابه
 به ان وعمر انه قال فان جازك فليس في الكتاب والسنة فانهم ما
 عليه اهل العلم فان لم تجده فلا عليك ان تنظر في غير كتابي فيذكر النكاح
 واسما جهلا لا يتبين الامور برأيهم وقال اذا علمت في دين الله
 احلتم كثيرا ما حرم الله وحرمت كثيرا ما احل الله والجواب عن خبر ابن

ومنا ان يقول هو خبر واحد لا يجوز العلم به في مسئلة علمية ثم هو مطعون
 فيه بوجه منها انه يدل ومنها ان بعض المحققين روي انه لما قال اجتهد
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كتب اليك ثم يقول لانه ان قوله اجتهد
 اشارة الى التماس بل كما يحتمل ذلك فكل انه اراد دلالتهما في العمل باللائحة
 الاصل ودلالة الاجتهاد وغير ذلك من وجه الاجتهاد ومع الاصل انما
 التوقف والجواب عن تنبيه النسخ على التماس ان يقول من خبر واحد
 لا توجب العلم في مسئلة علمية في انما نظائرها يقتضاها ولو سلمنا ما كان ذلك
 امرنا بالتماس بان التشبيه لا يقتضي تغير الحكم كما لو قال عبد السلام حر لانه
 حبس لم يملك على النسخ انه يبريد عتق كل حبس له واما الالة فبعض
 من الالات هي وادهم لانهم في الامم بالاتفاق فابن ذلك في قضا
 النوع على الاصل **باب التمس** وهو خاتمة الكتاب في فصول فتمت
الفصل الاول في التمس المستفتى فيه من المسئلة الاولى يجوز
 العمل بغير العلم في الامم في التمسية وقال الجها في يجوز ذلك في
 مسائل الاجتهاد دون ما عليه ولا تهاطعة ومنع بعض المحققين
 ذلك في موضعين لانه انما علماء للاعصار في الالان للفقهاء

الاصول

في الامور

العلماء من غير تناكر وقد ثبت ان اجماعهم ليس كغيره الثاني لو وجب على العالم
النظر في ادلة الشك المان ذلك الما قبل وقوع المادته او عند ما وانسان باطل
اما قبله فنفسه لا يجمع ولا يورس الى استصحاب وقتها بالنظر في ذلك فيكون
الاعتراف بالحق المصطفى اليه واما عند نزول الواقعة فتلك متغيرا كما كانت
كل من عند نزول المادته البصيرة المجتهدية لانه هذا لازم في المسائل العلمية
الاعتقاد به ان لا يسوغ فيها التقليد لانقول تلك حصولها من قبل
الادلة وهو عاين به مضبوطة وليس كذلك الفقه وهو ادلة لا تدركها وانما اد
للمسئلة منها بعد ميل على حياله واحتمال انك ايضا بقوله ما سئلوا هل
الذكر ان كنتم لا تعلمون فيمكن ان يقال سئلوا وجوب السوا ال ولكن لا بد
العمل واحتمال ايضا بقوله تعالى فلو لا انهم لم يقرروا في هذه يستفتوا في
وليس ذوا قوتهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وهذا ان يقولوا لا نزاع
يوجب لهذا الحكم فيكون باعتماد على النظر في الادلة فلم لا يجوز ان يكون
الم لا واجتبه الما منون بوجه الاول قوله تعالى وان تقولوا على الله
ما لا تعلمون ولا تنصف باليسر لك بعلم وان النظر لا ينسج من الحق شيئا
وتابها ان عمل بالادلة من كونهم فيكون شيئا لان الفقه عاجز الخلف

فكل

فكل ما ينسج به يجوز ان يكون حكما فظنا فيه فيكون الادلة في العلم على
ما لا يمتنع كونه مسندة وقبح ذلك علم وما علمها لو جاز التقليد في الشرعيات
لجاز في العلميات والثاني في ما لا اول حمله والى ارجح الايات ثم نقول
خص من العلم شيئا من ان يمد من مقتضيات اجتهاد العقلية مع النظر عند
عدم العلم والعلم والظن باوحي اليك اليك وقبح المسلمات وانما نحن في
الدلالة وكذا هياد في الثاني لا فرق المسندة بما فيها البرهان الدلالات
الدلالة في جواز العمل بالفقهاء وغير الثالث بالفرق بين الامر بين
من على الفقه كثر ادلتها وسهولة ادلة الكلام وانما هي باق العلميات
الفرق فيها لا اعتقاد فلا يخل الى العلم والشرعيات يجوز فيها التسوية على
الظنون عند وجود الدلائل الدالة على استلزامها في الفصل المسئلة الثانية
لا يجوز تقليد العلماء في اصول العقائد بخلاف ما يمتنع به وجرى على ذلك في
احد قوله تعالى وان تقولوا على الله ما لا تعلمون الثاني ان التقليد فيقول
قول الغير من غير علم فيكون حراما في غير موضع وهو قبح عقلا لانه لو جاز
تقليد الحق لجاز تقليد المبطل لانه اما ان يكون تقليد الحق مشروفا بالعلم يكون
حقا او لم يكن ويلزم الادلة لطلب العلم يكون حقا وان لا يكون تقليدا وان

التقليد في الأصول

ما جاز تقديم الحق من دون العلم بكونه حقا ثم تقديم المبدأ لا سيما في المسألة
التي لا يتبع وهو كذا التسليم والذاتية التي لا يتبعها غير هذا العلم موضوع
عنه قال شيخنا البرهان ثم العلم بالذاتية لا يكون إلا في مقام مقابلة العلم
بما الحكم بضميمة العلم بالذاتية لا يمكن بكونه لا يعلم بغير العلم بالذاتية العلم بالذاتية
لا يقال قبول الشهادة إنما كان لأنهم يعرفون أدلة الأدلة وهو معلوم
لأننا نقول إن كان ذلك حاصلا لكل حكم لم يكن من غير معرفته بالذاتية
فمعلوم أن من هو مستوفى العلم وإن لم يكن معلوما لكل حكم لم يكن من غير أن يكون
الحكم بالشهادة مستوفى العلم بمعلوم تلك الأدلة فثبت بعد ذلك ذلك
مع ذلك أن من كان يعلم بالعلم بالذاتية لا يمكن أن يعرف عليه أدلة الكلام
ولا يتم بها علمه بغير العلم بالذاتية لا سيما في المسألة التي لا يتم بها
المسألة الثانية العلم بغير العلم بالذاتية هو العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية
الاصولية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية
يجب أن يعرف جميع ما يتوقف عليه كل واقعة من غير ما يجب أن يعرف
علم بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية
لأن العلم بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية

عالم

عالم لأن العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية
العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية
نفسه بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية
وتمت وقدم له بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية
هو مستوفى العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية
والعلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية
العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية
ما جاز تقديم الحق من دون العلم بكونه حقا ثم تقديم المبدأ لا سيما في المسألة
التي لا يتبع وهو كذا التسليم والذاتية التي لا يتبعها غير هذا العلم موضوع
عنه قال شيخنا البرهان ثم العلم بالذاتية لا يكون إلا في مقام مقابلة العلم
بما الحكم بضميمة العلم بالذاتية لا يمكن بكونه لا يعلم بغير العلم بالذاتية العلم بالذاتية
لا يقال قبول الشهادة إنما كان لأنهم يعرفون أدلة الأدلة وهو معلوم
لأننا نقول إن كان ذلك حاصلا لكل حكم لم يكن من غير معرفته بالذاتية
فمعلوم أن من هو مستوفى العلم وإن لم يكن معلوما لكل حكم لم يكن من غير أن يكون
الحكم بالشهادة مستوفى العلم بمعلوم تلك الأدلة فثبت بعد ذلك ذلك
مع ذلك أن من كان يعلم بالعلم بالذاتية لا يمكن أن يعرف عليه أدلة الكلام
ولا يتم بها علمه بغير العلم بالذاتية لا سيما في المسألة التي لا يتم بها
المسألة الثانية العلم بغير العلم بالذاتية هو العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية
الاصولية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية
يجب أن يعرف جميع ما يتوقف عليه كل واقعة من غير ما يجب أن يعرف
علم بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية
لأن العلم بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية بغير العلم بالذاتية

زينة العاشر اخرج لعباده والطيبات من الزعفران وقوله اهل بيكم الطيبات اما
الايجاع فلان ليس الشرايع لحافة الايطون من ياد الينا والشرع
المستدييات سموها علم الاذن فيها من الشرح لولم يعلم ولا يوجد عليه عند
تناول شرع في الماكل ان يعلم التصديق ابا حنيفة ويعدرونه في كثير من
الذات وانما هو غير علم ولو كانت فقورة لاسر عوانى فخطبة جعفر يعلم الاذن
المسند الثاني اذا ثبت علم في وقت ثم جاء وقت اخر ولم يتغير دليله
فذلك الحكم هو حكم سبانه على ان ام يستقر الحكم في الوقت الثاني الى دلالة
لما يستقر فيه الى الاول لا دلالة على غير المسند انه حكم سبانه في كل وقت دلالة على
وهو الحق وقال المفسرون لا يمكن باحد الاوين الى دلالة مثال ذلك التيمم
اذا دخل في الصلوة فقد اجتمعوا على ان لا يركع الا اذا اراد ان يكمل في الصلوة
هو سبانه عليها استصحابا للادل ان يثبت الصلوة بوضوءه في
قال بالاعتصاب قال بالاول وغيره قال بالثاني في كل وجه الاول
ان التيمم الحكم الاول ثابت فيثبت الحكم والارض لا يصح لعلنا في الحكم
بقبوت في الثاني انما ان يستقر الحكم الاول ثابت فلا ينافي في هذا التيمم
واما لعلنا لا يصح لعلنا انما هو اقل انما هو اقل في كل وجه

كذلك لان ما نحن فيه الوجه الثاني في قولهم حكم الشبهات على الاباحه نعم ان يكون
 فاعلا للتبعية لكن بهذا الالتزام قالوا وبيان ان تقديره ان لا يكون مطلقا لانتفاء
 اما ان يكون في ظرفه غير محكم واما ان لا يكون مطلقا فليس من انشائي العيب و
 ان كان قاطنا فانفع عايد اليه تعالى وهو حق واما الفرع عايد الى غيره وهو فرع
 لعدم الوجه العقائسي لكنه فقيد ان لا يكون الانتفاء واما ان يكون مقول لا يجوز
 ان يكون فيه غير غير غير الانتفاء وهو ما انتفاء الخلف عنه ليعود انتفاءه عن
 النفس عن تناوله او يستدل بما في الصانع سبحانه او يترك في الوجه مطلقا
 خلقا يمكن مع عدم التظليل فاما ان كان بمعنى ذلك ان لا يوافق الا ان
 على الصانع سبحانه ومنه واما يقول هذا الفعل لا يمنع من ادق الادلة ولا يتصور
 الوجه الثاني ثبتنا لو اقدمنا صرح النفس في الواجب من دون اذن المالك
 والانتقال كبدار الغير والانتفاء بمقتضى وجهه والعلية في ذلك لانه لا فرق بين
 المالك والاعاين غيره كذا لا وجه ايضا الى الجزاء لذلك ولان ذلك
 يعود مع هذه العلة وجودا وعدا فليس ان يحسن التفريق فيما ذكرناه ولا
 في الوجه الرابع الاستدلال بالشرع على الاباحه وهو ان
 والاحكام اما ان فنقول ان لا يعلق حكم ما في الامر جميعا وقوله من

[illegible]

اذ ان الحكم كمن اجعل ذلك مما ارضى افعال عدمه فيكون كل منها مدفوعا عما يليه فيبقى
 الحكم الثابت لهما غير رافع الوجه الثاني الثابت اولها ما قبل الشبوت ثانيا والا
 لا يغلب من الامكان الثاني الى الامتناع فيجب ان يكون في الزمان الثاني جازما
 الشبوت لما كان اولها لعدم الامتناع لثبوتها في خروج الحكم من احد طرفيه الى
 الآخر لا يؤثر فاذا كان التقدير بتقديم العلم بالامتناع يكون ثباته ارجح فيجوز
 في اعتقاد المجتهد والعلم بالراجح واجب الوجه الثالث عدم التمسك بالاعتقاد
 في كثير من تلك والموجب عند هناك موجود في موضع الخلاف فثبت العلم
 اما الاول فيمكنه يتحقق الظاهرة ونسك في الحديث فانه يمكنه في شيقته وكذا
 وفيه يتبين فبما في ثوبه في حال ثم يبرح ذلك حتى يعلم خلافا وفيه شره في الشهادة
 يبرح ثباتها حتى يعلم راضيا وفيه غايه غيبية منقطعة حكم بتمامها انكته ولم
 امور له وعزل الضيق في الامور ثبت وما ذلك الا الاعتقاد حال حياته وهذه
 العلم موجودة في مواضع الاعتقاد فيجب العلم به الوجه الرابع اطلاق العلم
 ان مع عدم الدلالة الشرعية يجب ان الحكم في التفسير البراءة الاصلية
 وليس للاعتقاد الا هذا فان قال بسن هذا اعتقادا بوجوبها الحكم
 ما كان لا حكما بالاعتقاد قلنا نحن نزيد بالاعتقاد بهذا القدر لا بغيره شيئا

كمن

صور ذلك اجمع المانع بان ذلك عمل بغير دليل فيكون باطلا اذ حكم بغير دليل
 فلو ان شوب الحكم بالدليل في وقت ارضى حال الاعتقاد وانما عدل الحكم في الحال وذلك
 الزمان على حكم بغير دليل الحكم في الحال الثاني لكان حكما بغير دليل وان الحكم بغير
 دليل باطل في الثاني الوجه الثاني لو كان الاعتقاد بحجة لوجب في علم بغير
 في الورد لم يعلم بغير حجة ان يتقطع بتمامه وكذا لكان بغير ادعاء ان زورا
 غير انقضت مدة ولم يعلم فيها موته ان يتقطع بتمامه وكذا ذلك باطل الوجه
 الثالث استدلال بعض الجمهور بان العمل بالاعتقاد يبرم منه التسليم فيكون
 باطلا وذلك ان الاستدلال به كما يصح ان يكون حجة للاستدلال يصح مثل العلم
 فانه اذا قال قتل وجوه الحكم للحق النفس في صلواته فثبت ذلك الحكم انما
 الحكم كان الثابت لخصه ان يقول الثابت استعماله في صلواته متيقنة
 ان يبرح العمل به يقول قتل الصلوة لوجود الحكم لما جاز القول فيها بتمامه
 فذلك بعد القول فيها والواجب الاول ان يقول قوله ان ذلك عمل بغير حجة
 قلنا لا لم لان الدليل على ان الثابت لا يبرح الا برفع فان كان الحكم بغير
 تقديمه كان ثباته الثاني راجحا في اعتقاد المجتهد والعلم بالراجح لا يلزم
 في الوجه الثاني لو كان الاعتقاد بحجة لوجب العلم بتمامه ما يعلم الا ان



وقد عرفت ان الزمان المستفيض لا يملك به ارضا قلنا نحن لانظر النقط ولكن نرى
 رجحان الاعتقاد سبحانه وذلك كغيره في العلم في قوله في الوجه الثالث يلزم
 من التساخي قلنا لا لا كذا ليس كل من جعل يستعمل في الاستصحاب لغيره في ذلك
 الغرض ووجود التساخي في الدلالة المحذورة لا يوجب سقوطها حيث
 تسخر المعارف كما في اخبار الاحاد والقياس عنده من غير ان يكون ذلك من شارة
 نحن ان نظري الدليل المتقصر لذلك الحكم فان كان يقتضيه مطلقا وجب التساخي
 باسناد الحكم للعقد المتقصر مثلا فانما يوجب حصر الوسط مطلقا فاذا وقع الخلاف
 في الدلالة على وقوعها بالطلاق كقولك انت خاتمة وبرية فان استدل
 ان الطلاق لا يقع بها لو قال حصر الوسط ما ثبت قبل النطق بعينه فيجب ان
 يكون ثابتا بعد ذلك ان استدل الاصحى لان المتقصر للمكمل وهو العقد
 مطلقا ولا يلزم ان الدلالة المذكورة لا حقة لذلك الاقتضاء فيكون الحكم
 ثابتا عملا بالمتقصر لان المتقصر هو العقد ولم يثبت انه باق فثبت
 الحكم لانه لا يتوقف وقوع العقد على الوسط لا مستقرا بوقت فلو دام المثل
 نظرا الى وقوع المتقصر لا الى دوامه فيجب ان يثبت الحكم فثبت الرافع
 فان كان الحكم ليس بالاستصحاب ما اثر ما اثير عليه من ذلك فلا يستلزم

غير دليل

غير دليل وان كان من جهة كونه ارضا قلنا ذلك من غير علمه **المسئلة الثانية** انما
 يلزم ذلك لان العلم لم يملك به دليل لان قوله لا يقتضيه شيئا وان قال انما استلزم الحكم عليه
 انما لا دليل كما يلزم ان ثبت وسواء انظر حكمنا شرعا او عقليا وبيان ذلك جهات
 الاولى ان الدلالة في جازم ما من غير دليل من مدعيه فليعلم بان ان يكون على اضطرار اد
 استدل لا الدلالة باطل لان العلم ذلك يقتضي الدليل الثاني وتبين من ذلك قوله
 على مستنده ان كان مستقرا او جازما ان كان مناهيا فاما التحقيق دعواه فيمكن
 من تركيب الحجة على مناهية الثاني لو لم يلزم الثاني فاما الدلالة كتر من ذلك
 المتقصر في الدلالة في كل واحد من ذلك بطلان بيان ذلك ان المدعي لعلم العالم
 اذا طوب بالدلالة على عدم هذا النقط بان يقول ليس العالم بما وثقت به
 الدليل كونه راجع ذلك لا يمكن فهمه ان يقول ليس العالم بغيره فيستلزم ايضا
 وبطلان ذلك ظاهر اجمع الحكم بان التسليم وعدم العلم لا يستلزم الى الدلالة
 بان اثبات الاحكام موقوف على ثبوت الدلالة فيكون عدمها مستلزما الى
 عدم الدلالة كما ان العبرة بالدلالة على النبوة وعدمها دليل على عدم النبوة
 وتبين ذلك قوله البينة على المدعي واليمين على منكر والكرام قوله ليس
 قلنا بهذا صريح لكن يلزم بذلك التسليم والمقتضى الى الدلالة قوله اثبات الاحكام

فيقول لو كان ذلك الحكم ثابتا لكان عليه الدلالة شرعية كغيره من ذلك فيجب
 ولا يلزم هذا الدليل لا بد من مقدمتين احدهما انه لا دلالة عليه شرعا بان
 يقتضيه طريق الكثرة لا الدلالة الشرعية وبين عدم دلالتها عليه وانما ثبت ان
 يتبين ان لو كان هذا الحكم ثابتا لكانت عليه الدلالة لانه لو لم يكن عليه دلالته
 انكشافا بالاحكام طريق التكليف الى العلم به ضرورة هو التكليف بالاطاعة ولو
 كان عليه دلالته لكانت الدلالة لكانت الدلالة الشرعية من جهة ثبوتها لكانت
 انحصارا لاحكام في ذلك الطريق وعدمها لانه لو كان ذلك الدلالة لكانت
 اعلم **المسئلة الثالثة** فيما اتى به من الاصول ليس بغيره **المسئلة الاولى**
 اذا اختلف الناس في القول وكان بعضهم يرضى بغيره والآخر في حكمه
 فقال قوم فانهم اختلفوا في القول وان رتبة اليهود في قيل كونه الحكم وقيل
 فانهم يرضون في العصف وقيل في التمسك بغيره يكون الاخذ بالاقول هو
 بتركه وذكره كثر من اهل العلم بان ذلك مما لا يقدح في صحة الاجماع في ذلك
 الاخذ والاجماع في ذلك اختلف في الزيادة والبرائة الاصلية فثبت له فيثبت
 بالاجماع فيثبت الزيادة بالاصل لان التسليم بغيره عدم الدلالة الشرعية في
 بيان من عدمها يكون العمل بالبرائة الاصلية لانه لا يثبت الدلالة الشرعية في

فيستلزم الى الدلالة فيكون فيها عدم الدلالة قلنا هذا الحق المعروف في الدليل عليه
 فان لم يملك دليل الشك في عدمه فمعه عدمه فانه يكون ثبوت الحكم كما يكون عدمه انما
 الدليل لا دليل على عدم المكمل كما نرى قوله عدم العبرة وليس على عدم النبوة
 لا ان كان في الاصل بغير البرية لا يجوز له الجزم بغير نبوته اما اذا اخرج نبوته ولا
 لانه ما من نبوته لا عدم المتقصر لعلنا عقلا انه لو كان ثابتا لكان له جزم بغيره
 الا انه في عدم المازم وذلك من الدلالة التي طعنوا فيها مستند الحكم بانها ثبتت
 الى ذلك الدليل لا الى جزم عدمه الخ وكذا اذا حكمنا بانها ثابتة واقعة لو وقعت
 مثل انشائها وعينها فثبت لم يسمع منها ثبوتها او وقع حادثه في طرأ ولم يسمع منهم
 حكم بانها ثابتة ذلك لانه ان ذلك ما لو كان لظهر قلنا لم يظهر ذلك في عدمه
 وانما قوله على العلم واليمين في غير ما قلنا في ان القول قوله في غير جزم بل الجزم
 بتقدير عدم البينة بمجرد ان لا يرضى به دينا فالاصل يحكم ببراءة الذمة
 فهو مستدل بالاصل في ان ايجاب اليقين عليه كجزم الجزم في حقه شرعا
 ذلك مما يدل على انه لم يثبت قوله بعدم البينة لانه لو ثبت ثبوتها ما كانا مكلف
 اليقين وانما ثبت بهذا علم ان الاصل قوله الزمته غير الشك في الزمته
 فاذا اخرج من حكمنا شرعا جازم ان يمكن في انشاء البرائة الاصلية

الدليل

ادد وقع
 انما هو في ذلك ان
 انما هو في ذلك ان
 انما هو في ذلك ان

ان اتبع من ابراهيم حينما وبنو شرع حكم الدين ما دهره نوحا ومعه انا اوصيا
 انك كما اوصيا النوح والبليين ومعه انا انما الشريعة فيها بعد نوح
 حكم بها النبيون وبانه عا رجع في معرفة البرج في الترتيب الى التوراة اجاب
 الاولون من الآيات الاولى بانها مستفلة الامر بالاستعداد بعد ان علم ان يكون
 ذلك من ان شرعهم لانه فلف في عيب من ان ما اتفق عليه هو
 البقاء العقلية دون الفروع الشرعية وعنه انما في شبه بان من ابراهيم
 بها العقلية ودون الشرعيات بل في ذلك قوله وصير عيسى ابراهيم
 الان من نفسه فلو اراد الشرعيات كما جازت من شرعها وقد نزع كثير من شرع
 فتبين ان المراد من العقلية وعنه الآيات الثلاثة انه لا يلزم من وصية نوع
 بشرعنا انه لو لم يكن ان يكون وصايتها به او امره بقوله عند انما اوصياهم
 الى زمانه تعالى او وصاه بعين اقله عليه وانه يحفظ ولو سلمنا ان المراد
 ان شرعنا ما شرع لنوع لا يجد ان يكون المراد به من الاستعداد المعقول على العقائد
 الدينية ولو لم يكن ذلك لم بعد ان يتبين الشرع ان لم لا يكون شرع جبه عيسى
 من حيث هو في نفسه وادعنا فينا في بطريق الوحي فلا يكون شرع في شرع
 لنا باعتبار ورودها عنه وعنه الآيات الرابعة ان المسدات في الوحي لا يتغير

المسدات

المسدات في الشرع وعنه الآيات الخمسة ان ظاهرها تفسير انما في الاستقراء
 في الحكم بها وذلك غير اطلاق ابراهيم في حقا ونوحا وادبر في الحكم بها بتقدم
 نزول فيكون المراد ان الاستقراء يكون بصحة دوره وداغته الى ان يبين
 وهذا ولا يلزم ان يكون مستقبلا بل هو كما كان كثير من آيات التوراة
 ومن عندنا نورد من واما رجوعه عن تربية الشرع فظاهر ان راجعة
 من غير ان لا يكون ان يكون ذلك لانه الحق في المكون وجوده في التوراة
المسئلة الثانية الاستقراء هو الحكم في جملة حكم لوجوده في ما اعتبر في
 تلك الجملة ومثاله ان يتبين ان شرع فيكون موجودا فيهم مسود حكمهم
 لم يره كما يحكي في آراء وقاعدته التوسعية من غير جامع ومثاله من العقيدة اذا
 اختلفت في الوتر فيقول هو مندوب لانه لو كان واجبا لما اختلفت
 ان يصح في الرحلة لكنه يصح في الرحلة والتقدم متسا في الاستقراء
 لان من الواجب يصح في الرحلة والاستعداد معلوم بالاجماع هو من قبل
 ذلك جهة في الاحكام التي انه ليس يجب ان يكون موارد الاحكام مختلفة فلا
 يلزم من اختصاصها ببعض الاعيان وجودها في الباقي ولان ثبوت الحكم
 فيها وجد قد يكون مع وجوده في الباقي وقد يكون مع فقد مع الاصل

استقراء

الاستقراء هو الحكم في جملة حكم لوجوده في ما اعتبر في تلك الجملة ومثاله ان يتبين ان شرع فيكون موجودا فيهم مسود حكمهم لم يره كما يحكي في آراء وقاعدته التوسعية من غير جامع ومثاله من العقيدة اذا اختلفت في الوتر فيقول هو مندوب لانه لو كان واجبا لما اختلفت ان يصح في الرحلة لكنه يصح في الرحلة والتقدم متسا في الاستقراء لان من الواجب يصح في الرحلة والاستعداد معلوم بالاجماع هو من قبل ذلك جهة في الاحكام التي انه ليس يجب ان يكون موارد الاحكام مختلفة فلا يلزم من اختصاصها ببعض الاعيان وجودها في الباقي ولان ثبوت الحكم فيها وجد قد يكون مع وجوده في الباقي وقد يكون مع فقد مع الاصل

لا يكون الحكم باحدهما دون الآخر ولان وجود الحكم في فرد من افراد النوع لا يلزم
 وجوده في باقي الافراد فكذلك وجوده في افراد النوع الواحد فان قيل في كل فرد من افراد النوع
 بعينه الظاهر ان الباقي ما شاع كما وجد والعلل الظاهر واجب فلما لم يستفد
 في الظاهر واجب فلما لم يستفد في الظاهر اذ لا يعلق بين ما رأيت وطام
 تره فيبين والباقي ما علمته من ذلك واما قوله ولو سلمنا حصول الظاهر في
 الحاصل فغيره اما لا عبرة به وليس وجوب الحكم فيها اية من اجزاء الجملة اما
 لوجوده في الباقي كما انك قد عرفت انه ليس به الاصل وجوده دلالة شرعية
 فان قيل في الظاهر شرع في ذنوبه انما يريد ارادة ان لا يتعمم الحكم في
 انما لفته مظنة الفرقة على انظر المذكور معارض في بنيتة الظاهر ان شرعية
 الحكم ليس من الدلالة ومع ارتفاع كونه لانه يغيب عن الظاهر انتفاء الحكم في
 ظن الفرقة ان وضع الامر من غير العدم في الظاهر من انظر في الفرقة والمنه
 موجود ومقبول ولا خلاف ما ليس كذلك علم وقوله ان الظاهر لا يغير من الترتيب
المسئلة الثالثة في انصاف المصلحة امر ما توافق لانه في تمام صفة
 الاخرى لانه ما حصل منفعة او دفع مفسدة ولما كانت الشرعيات
 مبنية على انصاف وجب النظر في رعايتها وانصاف تنقسم ثلثة قسم

انصاف

انصاف

معتبرة

انصاف

معتبرة شرعا ولما في درجته فمعتبرة كتحريم القتل وشرع النكاح في الاستقراء
 الانفس وقرع الحكماء وقد تميزت لفظ الدين وتحريم الزنا واما قوله
 كلف لالاب والتعظيم في الترتيب كلف للاموال والمخافة كما يقال
 في كفاية الوتر في نماز رمضان قد اجمع شهرين تحكما لان ذلك يكون احر
 لغير المعادة كل الشرع استقراء هذه المصلحة على درجة الاعتبار والمرتبة
 التامين وهذه ان كان منها مندرجة راجعة الى رتبة كانت مخافة دان
 كانت المصلحة متماثلة غير المعقدة او راجعة الى رتبة كانت مخافة دان
 التمام بالمرتبة في المصلحة في الحال وانكر ذلك الاكثر ومنه ما اعتبر في العدم
 شرطا لثبوت ان يكون فردية ذهنية وقطعية واما ما لا يكون حكما كالنوع
 الفرعية مثل من الالاهة وجزيات الحيات ورعاية الكفاية
 في النكاح فانه لا يكون التوسعية في انصاف المرتبة فيها الاصل دلالة شرعية
 تولد اعتبارا في الاولون بان الحكم باعثة على رعاية المصلحة
 ثبت ان في انصاف المصلحة على كل رتبة الحكم به فيصير الحكم المصلحة
 شرطا في الحكم باعثة على رعاية المصلحة اذا تحقق فلو كان في جميع الحكم
 ام اذا لم يتحقق الادلة في ذلك في الباقي وقد يكون مع فقد مع الاصل

ما في الباب ان يغيب الظن كمن انكسب في فعله اليه بما فيه من عاقله
 له في طعننا نحن لا في الكلف بغير في كثير من الشرايع على الظن لا نقول
 حيث ذكرنا ليدلنا على الشرع لا يجوز والظن ثم نقول لو كان العقل
 المبررة لوجب حضورها في الوعظ فيتمسك على الانحراف ولو وجد الله
 في الغيب كنهنا لكان ما حكم على ما حكم في جوارضهم بالسنة بالظن
 لانه لو كان ذلك لم يضر فيهم بالاعتدال منهم بالغيب على فطنة
 ولا حول لكن ذلك بالجلل اجماعا ولما التزموا الثاني فانما نفي ما ذكره
 لنا لا نقول اذا تسمى اهل الحرب بالاسرار عن المسلمين يتردد
 بينهم وان ادر ذلك الى تلف الاسرار قالوا لا نعم اذا علمنا اننا
 لم نرهم ظهروا في الاسلام فقالوا هذه ضرورة لانه لا يندفع استصحاب المسلمين
 الا بالمرء والحكمة لان الفروع في المسلمين كحافنة وقطعية لانه يتحقق تسلط
 اهل الكفر مع عدم الرمز واجتوا وجوب هذا القدر بان قالوا على فطنة
 في الآراء مقتضى ذلك والزم منقول ذلك الى ذلك القصد فيكون
 واجبا وان ادر ان القدر الكبير والكوارب بالذين يفسر بالتقيد ان
 محذيت ان الشرع منع من القتل ولو وجب العقاب في فعله وادعيت

انه قصد حفظها بغير ذلك ما لم يرد عليه الشرع فقلنا ان نقول لكان ان
 متصودة بتجريم القتل والعقاب لا يرد في كثير من هذه الزواجر
 شرع طريق آخر ثم نقول هذه الغلبة في الشرع على الغالب فيجب
عنه الاعتناء بحول على ذلك قوله تعالى ومن قدر مومنا متعدا في آية
جنتهم قالوا فيها وقوله تعالى فلا تقبلوا النفس التي حرمت الله الا بالحق وقوله
من سعى في دم امرء مسلم ولو بظهر كناية جاء يوم القيمة مكترا على جنبيه
في رحمة الله وغير ذلك من الايات حيث ان الله تعالى المنع في قتل المسلم
 مع وجود النفس لا اعتبار بغيره فلهذا النهي يكون احتجا على ما يرد
 عليك من هذا الباب بأنه اليه المرجع والمآب

كتاب العاصم في الحساب



רִישׁ עוֹנֵדוֹ
חֹסֶכָה אֵין בָּהּ
פִּרְיָד רֶחֶם
בֹּדֶם אֵין בָּהּ
רִישׁ פִּרְיָד





Small white label with faint, illegible text.